الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تموز 2010

ارتفاع الطلب على القناني المستوردة في مشهد يثقل كاهل المستهلكين

8-9

النزاهة لا السياسة .. سبيل الاصلاح الاقتصادي

15

الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
هل هي الحل؟

الاقتصادي | العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تموز 2010

أعلنت عن عرض ثماني محطات للاستثمار

وزارة الكهرباء تتجه الى الخصخصة بعد أن ذهبت وعودها أدراج الرياح

بغداد / علي الكاتب

اعلنت وزارة الكهرباء عن عرض محطات كهربائية حرارية وغازية تقع في مدن ومحافظات عدة للاستثمار أمام الشركات الأجنبية ، في وقت انخفضت معدلات انتاج الطاقة الكهربائية بشكل كبير الامر الذي أدى الى ردود أفعال شعبية غاضبة .

وكانت وزارة الكهرباء قد اعلنت في وقت سابق عن اختيار ثماني محطات كهربائية حرارية وغازية لعرضها على الشركات الأجنبية للاستثمار وهي محطات كهرباء شط البصرة والرميلة وذي قار وميسان والمثنى والديوانية والدبس الأولى والثانية ،وهي تعده توقيتا مناسبا وخطوة جيدة اتخذتها الوزارة لرفع واردات الدولة التي تعاني من التناقص الشديد في العامين الماضيين وتنويع مصادر الدخل اضافة الى القطاع النفطي ،لاسيما انها تمتلك مؤسسات انتاجية ومحطات عملاقة لانتاج الطاقة الكهربائية التي تصل ارباحها الى عشرات المليارات والتي ستدخل الى ميزانية الدولة.

وقال الخبير النفطي سلام العبيدي: أنها تعد حلولاً عملية لمعالجة النقص في انتاج الطاقة الكهربائية التي عانت كثيرا وتسببت بجملة من المشكلات في قطاعات اخرى ما جعل المواطن العراقي يتذمر كثيرا من تلكؤ عمل وزارة الكهرباء وتشكيلاتها خلال مدة طويلة تصل الى اكثر من سبعة اعوام ، حيث ان تقارير وزارة الكهرباء اعلنت بصراحة أن مستويات إنتاج الطاقة الكهربائية تشكل حاليا نصف الاحتياجات الحقيقية للبلاد ، اي بنحو سبعة آلاف ميغاواط ،والحقيقة ان المواطن يشعر ان هذه الأرقام غير واقعية وغير حقيقية لان ماتصله من الطاقة الكهربائية لايصل الى سقف الـ (١٢) ساعة في اليوم.

وأضاف: أن العراق يمثل سوقا واعدة في الاستثمار لقطاع الكهرباء ،لاسيما اذا ترافقت معها منح تسهيلات للمستثمرين تشجعهم على دخول السوق العراقية وهذا القطاع تحديدا ،والتي حددتها بنود قانون الاستثمار مع توفيرالوقود المطلوب لها في عملها ، في حين ان وزارة الكهرباء ستقوم بشراء الطاقة المنتجة من قبل تلك الشركات ، والوصول بمعدل استهلاك الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من ١١٠٠ كيلوواط في الساعة إلى ٣٧٠٠ كيلوواط في الساعة وهو مقياس معمول به في غالبية دول العالم.

فيما قال زياد الشريفي من جمعية حماية المستهلك العراقي:إن الاستثمار في قطاع الكهرباء سيسهم بشكل فاعل بتخفيف أزمة الكهرباء التي تعيشها البلاد حاليا ويسهم في سد العجز الحاصل بين العرض والطلب من الطاقة الكهربائية ، كما ان إنشاء ثماني محطات كهربائية كبيرة عن طريق الاستثمار في مختلف المحافظات مع حصول العراق على طاقة قدرها خمسة الاف ميكا واط تضاف الى الموجود الحالي منها وهذا يعني سد جزء كبير من العجز والوصول إلى مستوى جيد من انتاج الطاقة الكهربائية .

وقال المواطن كاظم غازي : ان موجة القلق من وضع التيار الكهربائي اجتاحت الشارع العراقي بدأت مع حلول فصل الصيف وبلوغ درجات الحرارة ارقاما فلكية قد تصل الى درجة الغليان ، وبعد انقضاء فصل الشتاء وتمتعنا بساعات معدودة من الكهرباء وصلت في أفضل المناطق السكنية إلى سبع ساعات في اليوم، ومع أن الموازنة العامة وبرغم تخفيضين متتاليين حفظت لقطاع الكهرباء حصته من مجال إعادة الإعمار التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط، إلا أن المخصصات لا يبدو أنها كافية لضمان استمرار تدفق الكهرباء للبيوت العراقية ،وذلك القلق دفع المواطنين إلى اتخاذ إجراءات مختلفة استعدادا للصيف.

واضاف ما يصلنا من الطاقة الكهربائية لا يفرحنا إذ تأتي ربع ساعة لتنقطع بعدها نصف ساعة ثم تأتي بعدها ربع ساعة وتنقطع لاربع او لست ساعات متتالية فيما تعطى لساعة واحدة تكون متقطعة،والان تطل علينا وزارة الكهرباء بتصريحات واعلان عن الاستثمار في محطات الكهرباء لزيادة الانتاج الكهربائي ،ولماذا لم يتم اتخاذ مثل هكذا قرار في السابق، ولماذا الأحجام عن الاستثمار في هذا القطاع إذا كان مربحا كما تعلن وزارة الكهرباء؟.

خبراء يدعون الى انشاء سدود ونواظم جديدةعلى نهري دجلة والفرات

بغداد / المدى الاقتصادي

دعا الخبير الاقتصادي ماجد ابو كلل مدير مركز ذر للتنمية الاقتصادية الى انشاء نواظم وسدود جديدة على نهري دجلة و الفرات قادرة على خزن كميات كبيرة من المياه لحين الحاجة اليها او لنقلها الى الهضبة الغربية و بادية السماوة و غيرها من المناطق ،حيث من الممكن الاستفادة منها في الزراعة و غيرها من الانشطة الاقتصادية المهمة.

وقال: أن المياه تعد حاليا سر الحياة و اساس استمرارها و الميدان الحالي و المستقبلي للصراعات بين الدول في مناطق كثيرة من العالم و منها الشرق الاوسط ،وهنا اصبح هاجس مستوى نهري دجلة و الفرات يقلق الجميع في العراق في السنوات القليلة الماضية بعد ان وصل الى مستويات متدنية جدا لا تقارن بالمستويات التي اعتدنا عليها ،و السبب في ذلك مشاريع السدود التركية و السورية على هذه الانهار المشتركة و كذلك قلة الامطار.

واشار ابو كلل الى ان السعودية اوقفت استثماراتها الزراعية الضخمة التي ولدت لها اكتفاءً ذاتيا من الحبوب في الفترة الماضية بسبب خطر فقدان الخزين الجوفي المحدود من المياه، فلماذا لا يحدث تكامل بينها وبين العراق في هذا الصدد، إذ لدينا الأرض والأيدي العاملة الرخيصة والخبرة في ادارة هذه المشاريع والمياه التي يذهب معظمها الى البحر هدرا من دون الاستفادة منها بشكل امثل ، و هم في المقابل لديهم المال و الحاجة؟

وتابع: لماذا لا نخطط لاستثمار هذه الموارد الكثيرة الموجودة في العراق و نستعين بالاخرين في التنفيذ فلا نرهق وزارة المالية العراقية بالتمويل وندعها تدور حول ذاتها لتوفير رواتب لربع الشعب العراقي في مختلف الوزارات من النفط المباع وكأن وزارة المالية مجرد امين صندوق يبيع بهذه اليد و يطعم العراقيين باليد الاخرى ،ولم نفكر يوما كيف اذا نضب النفط و هي ثروة ناضبة او كيف اذا استغنى العالم الغربي عن بعض هذا النفط في حالة تطوير الطاقات المتجددة؟.

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

تستحوذ قضايا أمن الطاقة وأمن الإمدادات أهمية كبيرة لدى الدول المستهلكة للنفط منذ بداية الاكتشاف وما تبعها من تنام لقنوات الاستهلاك. واكد تقرير الطاقة الاسبوعي الذي تصدره شركة نفط الهلال ان تلك الدول تقوم بمساع مستمرة لتحقيق تلك الغاية بجميع الوسائل المتاحة والمبتكرة، ذلك أن استخدامات الطاقة أخذت تتوسع على جوانب النشاط الاقتصادي كافة، فيما اتجهَت أسواق النفط نحو التذبذب بشكل مستمر حالت دون تطبيق خطط التنمية اعتمادا على نمط أسعار محددة، فيما تتأرجح الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الطاقة بشقيه التقليدي والمتجدد وفقا لدرجة التناغم والانسجام بين العرض والطلب واتجاه الأسعار إضافة إلى حجم الفرص والتحديات القائمة.

تقرير: أمن الطاقة يستحوذ أهمية كبيرة لدى الدول المنتجة لارتفاع حجم الطلب

وأوضح التقرير ان الخطط الهادفة تسعى إلى تحقيق امن الإمـدادات لدى الدول المستهلكة على معايير متنوعة يأتي في مقدمتها تطوير القطاع الصناعي لديها وبشكل خاص الجزء المتعلق بصناعة النفط والغاز لما لذلك من أهمية في الاستحواذ واخذ مكان الصدارة في الدخول على مشاريع الطاقة بجميع أشكالها والبقاء في المقدمة بكل ما هو جديد في تلك الصناعة.

ولفت التقرير إلى أن اتجاهات تحقيق امن الطاقة تأخذ على المستوى الخارجي الدخول في شراكات واتفاقيات طويلة المدى مع الدول المنتجة للنفط والغاز والتي تسهم في التخفيف من حدة التذبذبات على مستوى الأسعار وقوة المنافسة وتامين إمـدادات الطاقة اللازمة للمحافظة على وتيرة النشاط الاقتصادي لديها.

وقال التقرير ان متطلبات امن الطاقة تأخذ مساحة اكبر لدى الدول المنتجة للنفط والغاز في الآونة الأخيرة نظرا لارتفاع حجم الطلب المحلي على المشتقات النفطية لديها لتلبية متطلبات التنمية المستدامة وما إلى هنالك من استخدامات متصاعدة،وتقوم الدول المنتجة للطاقة بتنفيذ مشاريع متنوعة لتحقيق هذا الهدف سواء كان على صعيد جلب تكنولوجيا الطاقة التقليدية والطاقة النظيفة أم كانت على مستوى تطوير البنى التحتية الخاصة بتدعيم خطوط الإنتاج وحجم التكرير لمشتقات النفط للحيلولة دون تأثرها بأسباب تتعلق بالصيانة وقوة الطلب أم كانت لتغطية الطلب المحلي لتلك البلدان.

واضاف التقرير أن قدرات الدول المنتجة على تحقيق هدف امن الطاقة والإمدادات سوف يكون بالمتناول إذا ما تم دراسة الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الطاقة ودمجها في خطط التنمية والعمل على تقسيم ثروات الطاقة لديها إلى جزء قابل للاستغلال وجزء سيبقى ضمن الاحتياطيات الستراتيجية ليتم استغلاله كلما دعت الضرورة ، هذا على صعيد امن الطاقة التقليدية، أما على مستوى الطاقة المتجددة فان وصول الدول المنتجة للنفط والغاز إلى مستويات متقدمة من الإنتاج لتلبي نسبة كبيرة من حجم الاستهلاك لن تكون في المتناول نظرا لوجود مصادر تقليدية متوفرة إضافة إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة في الوقت الحالي وما يعنيه ذلك من تفضيل الدول المنتجة للطاقة التقليدية من توجيه الفوائض النقدية إلى قطاعات إنتاجية أخرى في الوقت الحالي.

ولاحظ التقرير انه نتيجة لتباين الأهداف بين المنتجين والمستهلكين في قراءة وتفسير مفهوم امن الطاقة وإمداداتها فان الدول المستهلكة للنفط والغاز وبشكل خاص الدول الصناعية سوف تركز في المرحلتين الحالية والقادمة على تطوير قطاع الطاقة المتجددة لديها والعمل على ترشيد الاستهلاك من مصادر الطاقة التقليدية كلما أمكن ذلك، فيما ستركز الدول المنتجة على تدعيم قدراتها الإنتاجية والتكريرية ودعم خطط تطوير الإنتاج وتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى قطاع الطاقة التقليدية مع الإبقاء على طموحاتها في امتلاك وتطوير مصادر الطاقة المتجددة بالتوازي مع تطور وتنوع استخداماتها.

وأجمل التقرير أهم الاحداث في قطاع النفط والغاز بما يلي :

في الإمارات فازت "دوكاب" بعقد ثانٍ في مشروع أبوظبي لتطوير الغاز المتكامل مما يرفع قيمة عقود الشركة لمشروع (حبشان٥) التابع لشركة أبوظبي لصناعات الغاز المحدودة – (جاسكو) إلى أكثر من ١٢٦ مليون درهم "٣٥ مليون دولار" وذلك بعد سلسلة من المفاوضات التي جرت مؤخرا في مدينة يوكوهاما اليابانية. وتبلغ قيمة الاتفاقية الأخيرة بين دوكاب وشركة "جيه جي سي كوربوريشن" اليابانية ٥١ مليون درهم حيث ستقوم "دوكاب" بتوريد كابلات الطاقة المصنعة خصيصاً لمصنع "حبشان ٥" الجديد لمعالجة الغاز، وتأتي هذه الاتفاقية عقب توقيع الشركة عقداً مع شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات لتنفيذ وتطوير عقد مرافق ومبانٍ ملحقة للمشروع بقيمة ٧٥ مليون درهم حيث ستقوم "دوكاب" بتوريد ما يصل إلى ٧٠ فى المئة من إجمالي كابلات الطاقة المرتبطة بالمنشأة.

من جهة ثانية، وقعت شركة أبوظبي لتكرير النفط (تكرير) عقدين تصل قيمتها الإجمالية نحو ٢,٧ مليار درهم، ويخصان تشييد مصفاة جديدة لتكرير الزيوت، ومرافق تخزين في أبوظبي. يذكر أن (تكرير) وقعت العقدين مع شركتين من كوريا الجنوبية في ١٥ تموز الجاري، واستطردت أنها وقعت أحدهما مع شركة "هيونداي إنجنيرينج آند كونستركشن"، وبقيمة تصل لقرابة ١,٧ مليار درهم، وكانت الشركة أرسته في أيار الماضي، وهو يغطي بناء مصفاة لتكرير الزيوت بطاقة إنتاجية تصل إلى ٥٠٠ ألف طن سنوياً من الزيوت عالية الجودة، ولأغراض الاستخدام المحلي. أما العقد الثاني، الذي يخص أعمال الهندسة، والتوريد، والإنشاء لمستودعات تخزين جديدة في مصفح، فقد تم توقيعه مع شركة "دايو إنجنيرينج"، وبقيمة ٩٩١ مليون درهم.

وفي قطر تسير الامور قدماً على تحقيق هدفها بإنتاج ٧٧ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال قبل نهاية العام الجاري لتعزيز موقعها في تأمين توريد الغاز الطبيعي المسال على نطاق العالم، في الوقت الذي قامت (قطر غاز) بتسليم أول شحنة كيو ماكس من الغاز الطبيعي المسال إلى اليابان، وتم تسليم الحمولة إلى محطة شركة شوبو إلكتريك في تشيتا بواسطة ناقلة كيو ماكس للغاز الطبيعي المسال (موزة).

وفي العراق طلبت وزارة النفط من شركة النفط البريطانية العملاقة بي.بي وشريكتها شركة النفط الوطنية الصينية (سي.ان.بي.سي) تحويل علاوة توقيع عقد تطوير حقل الرميلة النفطي إلى منحة لا ترد ولكن بقيمة أقل بدلا من قرض ميسر، حيث طلبت من الشركتين تحويل القرض الميسر البالغة قيمته ٥٠٠ مليون دولار إلى منحة لا ترد بقيمة ١٠٠ مليون دولار أسوة ببقية العقود. وفي كانون الثاني دفعت بي.بي وسي.ان.بي.سي علاوة توقيع بقيمة ٥٠٠ مليون دولار بموجب العقد الذي فازتا به لتطوير حقل الرميلة النفطي العملاق الذي تقدر احتياطياته بنحو ١٧ مليار برميل. ووافق العراق في نيسان على خفض علاوتي توقيع في عقدين لتطوير حقلين نفطيين وحولهما إلى دفعات لا ترد بدلا من قروض ميسرة، وجرى خفض قيمة علاوة التوقيع على عقد تطوير المرحلة الأولى من حقل غرب القرنة الذي تقدر احتياطياته بنحو ٨,٧ مليار برميل والذي فازت به شركتا اكسون موبيل ورويال داتش شل إلى ١٠٠ مليون دولار من ٤٠٠ مليون دولار، كما خفضت علاوة توقيع عقد تطوير حقل الزبير الذي تقدر احتياطياته بنحو أربعة مليارات برميل والذي فازت به ايني الايطالية وشريكتاها اوكسيدنتال بتروليوم كورب وكوجاس الكورية الجنوبية إلى ١٠٠ مليون دولار أيضا من ٣٠٠ مليون دولار في السابق.

من جهة ثانية يتوقع أن تطرح بي.بي وشريكتاها مؤسسة النفط الوطنية الصينية (سي.ان.بي.سي) وشركة نفط الجنوب العراقية مناقصات لحفر ٤٠ إلى ٥٠ بئرا جديدة في حقل الرميلة النفطي العملاق هذا العام والعدد نفسه تقريبا العام المقبل، ومن المتوقع طرح وترسية مناقصات عقود حفر آبار العام المقبل في وقت ما من هذا العام، وفي وقت سابق قالت شركة نفط الجنوب أن الشركات الثلاث تعتزم حفر أكثر من ٧٠ بئرا جديدة في ٢٠١١، وحصلت شركات خدمة دولية من بينها ويذرفورد انترناشونال بالفعل على عقود بقيمة زهاء ٥٠٠ مليون دولار لحفر ٤٩ بئرا جديدة في الرميلة هذا العام، وفي العام الماضي وقعت بي.بي وسي.ان.بي.سي عقد تطوير لمدة ٢٠ عاما لحقل الرميلة وتتوقعان رفع إنتاج الحقل إلى ٢,٨٥ مليون برميل يوميا

وهو ما من شأنه أن يضع الرميلة في المركز الثاني عالميا بعد حقل الغوار السعودي أكبر حقل نفطي في العالم.

وقال مسؤول في شركة النفط الوطنية الانغولية سونانجول أن شركة النفط الأمريكية الكبرى اوكسيدنتال بتروليوم كورب وشركة النفط الحكومية الاندونيسية برتامينا أظهرتا اهتماما بالحصول على حصة في مشروعين لشركة سونانجول لتطوير حقول نفط بالعراق، وتمتلك سونانجول حاليا حصة ٧٥ في المئة في مشروعي الحقول النفطية مقابل ٢٥ في المئة لشركة النفط الحكومية العراقية، والحقلان ضمن مجموعة حقول منحها العراق لشركات العام الماضي ويمكن أن تضع العراق ضمن القوى الكبرى في قطاع النفط على مستوى العالم وقد ينافس السعودية بطاقة إنتاجية تبلغ ١٢ مليون برميل يوميا خلال سبع سنوات، ويقع حقل القيارة – ٨٠٠ مليون برميل- والنجمة -٩٠٠ مليون برميل- في محافظة نينوى بشمال العراق.

وفي عمان تعتزم سلطنة عمان إنفاق ٣,٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لتعزيز إنتاجها من النفط بنسبة ١٨ بالمئة ولتحقيق السيولة اللازمة لمشروعات البنية الأساسية، وتستهدف إنتاج مليون برميل يوميا من النفط في المتوسط بحلول ٢٠١٥، وتنتج السلطنة ٨٥٠ ألف برميل يوميا حاليا وتتوقع رفع الإنتاج إلى ٨٧٠ ألف برميل يوميا في المتوسط هذا العام، يذكر أن الاستثمارات الجديدة ستستخدم لحفر مزيد من الآبار بما في ذلك حقل الغبار جنوب الذي تبلغ احتياطياته مليار برميل.

وفي الكويت أرست شركة نفط الكويت عقودا تبلغ ١,٨ مليار دولار تقريبا لشركتين الأولى شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية، والثانية شركة بتروفاك البريطانية لتطوير خط أنابيب يمتد من ميناء الأحمدي إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية في البلاد. وكان نصيب شركة هيونداي مجموعة العقود الأولى بقيمة ٤٠٤ ملايين دينار أو ١,٣٩ مليار دولار، في حين أرست شركة نفط الكويت المجموعة الثانية من الأعمال على شركة بتروفاك، وتبلغ قيمتها الإجمالية ٤٠٢ مليون دولار.

من جهة ثانية، يتوقع أن تستثمر مؤسسة البترول الكويتية ٨ إلى ٩ مليارات دولار لبناء مصفاة نفطية جديدة في منطقة بالونجان باندونيسيا، حيث أن مؤسسة البترول الكويتية وشركة الطاقة الحكومية الاندونيسية بترامينا ستوقعان مذكرة تفاهم في نهاية الشهر الجاري، على أن يتم تأسيس مشروع مشترك في غضون ستة أشهر.

الاقتصادي
العدد (1860)السنة السابعة -الثلاثاء (27) تموز 2010

صناعة السيارات الصينية نمو مذهل يلفه الغموض

بكين / وكالات

فيما تعاني اقتصادات العديد من الدول الغربية الامرين من تأثيرات الازمة الاقتصادية التي ما برحت تعصف بالعالم منذ سنتين تقريبا، تتحدث الصين عن بزوغ حقبة جديدة من الرخاء حيث تعد صناعة السيارات فيها على وجه الخصوص العدة لمقارعة وتحدي عمالقة صناعة السيارات العالميين.

ويقول مايكل روبسون احد المحللين الاقتصاديين في البي بي سي : كنت في بكين قبل ايام بصحبة صديق اسمه ريك هال، وهو مؤسس اكبر شبكة توزيع مستقلة للسيارات في استراليا. كنا واقفين على مقربة من ساحة تين أن مين (السلام السماوي) الشهيرة في قلب العاصمة الصينية نحاول استشراف مدى تنوع ماركات السيارات المستخدمة في الصين من خلال مراقبة السيارات المارة في الطريق ذي العشرة ممرات الذي يقطع العاصمة.

وريك من المهتمين بتطور صناعة السيارات في الصين، وهو يزور البلاد منذ سنوات عدة ويعد شاهدا على النمو المذهل لهذه الصناعة.

وتعبير (المذهل) هو المناسب فعلا لوصف ما يحدث في هذه الصناعة. فقد سبقت الصين اليابان في العام الماضي بوصفها اكبر منتج للسيارات في العالم. اما في هذه السنة، فقد بزت الولايات المتحدة لتصبح اكبر سوق للسيارات ايضا.

ويضيف روبسون : لست صحفيا خبيرا في شؤون السيارات، ولكني تمكنت، من وقفتي مع ريك على ناصية الطريق، من التعرف على العديد من السيارات الامريكية والاوروبية واليابانية والكورية التي كانت تمر من امامنا.

ويتابع روبسون : امعن ريك النظر في السيارات المارة امامنا، ثم هز برأسه وافرد ذراعيه وبدأ يضحك.

"مستحيل" قال ريك "كل هذه الانواع والاطرزة، انه لأمر مربك فعلا".

تنفست الصعداء عندما شعرت بأن خبيرا محنكا في شؤون السيارات يشعر بنفس الذهول الذي اشعر به. ففي اليوم السابق، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد بمناسبة افتتاح معرض بكين للسيارات ٢٠١٠ (وهو الآن بالطبع الاكبر من نوعه في العالم) شعرت بالحيرة فعلا.

بدا المعرض لاول وهلة كغيره من المعارض التي تعودنا عليها، فالموسيقى نفسها وكذلك الاضواء البراقة المنطلقة من جميع الاتجاهات واسراب الفتيات الجميلات اللواتي يبدو عليهن الضجر احيانا وهن يعرضن تشكيلة لا متناهية من السيارات المختلفة.

ولكن عند هذه النقطة بدأت تنتابني مشاعر الحيرة. فعند جناح شركة فولفو الشهيرة سألت عن الشركة الصينية – التي لا يتعدى عمرها الـ ١٢ عاما – التي اشترت فولفو مؤخرا من شركة فورد.

اقتربت من احد المستشارين الاعلاميين التابعين للشركة وقلت له: "كانت هذه السيارة سويدية في يوم من الايام، ثم اصبحت امريكية عندما اشترتها فورد، وهي الآن مملوكة لشركة صينية. اريد ان اعرف هويتها الحالية: هل هي سويدية أو امريكية أو صينية؟"

تجنب المستشار الاجابة على سؤالي، وسألني عوضا عن ذلك ما اذا كنت ارغب في تفقد السيارات من الداخل، او اذا كنت راغبا في الاطلاع على بعض النشرات الاعلانية.

بدا واضحا لي انه لم يكن يعرف الجواب. ولم يكن ذلك مفاجئا، حيث ان سيارات فولفو كانت تصنع في الصين قبل ان تشتري الشركة الصينية علامتها التجارية.

ولكن ماذا عن الماركات الصينية الجديدة المختلفة؟

في جناح احدى الشركات الصينية التي عرضت تشكيلة من سيارات الصالون، التقيت بمصمم اسباني يعمل لدى شركة رينو الفرنسية. كان المصمم يراقب تصاميم السيارات الصينية بدقة واهتمام.

قال لي مشيرا الى احدى السيارات المعروضة: "ان الخلف يشبه سيارة رينو ميجان، وبينما تشبه المقدمة سيارة مرسيدس سي ال اس."

"اذن فهي سيارة صينية، اي تقليد للسيارات الاخرى". كنت افكر في الشكاوى المتناهية من الميل الصيني لقرصنة الموسيقى وبرامج الكمبيوتر.

هز المصمم الاسباني كتفه وقال مبتسما: "كلنا نقلد الآخرين، لهذا تتشابه السيارات الحديثة الى حد بعيد، المسألة الحقيقية هي جودة الانتاج والاناقة."

صعد الاسباني الى داخل السيارة وبدأ بفحصها، وقال "يمكن للقطع البلاستيكية ان تكون احكم صنعا، كما ان رائحة السيارة ليست كرائحة سيارة جديدة."

الا انه اضاف: "اعطهم خمس سنوات وسيصبحون منافسين اقوياء لرينو، لا شك لدي في ذلك."

تطلع الى الخارج

اثناء زيارتي لجناح احدى الشركات الصينية المتخصصة بانتاج السيارات الرياضية الفارهة، واثناء تفقدي باعجاب سيارة صينية الصنع تشبه الى حد بعيد سيارات فيراري الايطالية الشهيرة، التقيت بهيديشي ميسونو، رئيس المصممين الاسبق في شركة تويوتا اليابانية.

توقعت ان يسخر ميسونو من الميل الصيني للتقليد، ولكني وجدته قلقا على مستقبل صناعة السيارات في اليابان.

لماذا؟ يقول ميسونو إن طلبة التصميم الذين يدرسهم في اليابان ميالون الى التركيز على اليابان ذاتها، بينما يركز طلابه الصينيون على العالم الخارجي.

"اذا نظرت الى اعينهم عندما احدثهم" قال لي "ستعجب بهم فعلا، فهم ينظرون الى الخارج ويريدون ان يصبحوا مصممين من الطراز العالمي،وسوف يكون لهم ذلك ويلتحقون بركب العالم بسرعة."

من الناحية التقنية، تمكنت شركة صينية واحدة – BYD – من تخطي الجميع بالفعل. فالسيارة الكهربائية التي انتجتها مؤخرا مزودة ببطارية بلغت من التطور حدا دفع بالمستثمر الامريكي الشهير وارن بوفيت الى استثمار ٢٥٠ مليون دولار من ماله الخاص في الشركة.

اكتشفت فجأة اني – من خلال معرض السيارات – كنت اشاهد ملخصا للثورة الصناعية الصينية التي تمكنت بسرعة فائقة من التحول من لا شيء إلى أن تصبح المصنع الاكبر في العالم.

ولكن بقيت احجية واحدة: لماذا لا تصدر الصين نسبة اكبر من السيارات التي تنتجها الى الخارج؟

يجيب صديقي ريك هال: "المسألة بسيطة جدا، فالطلب على السيارات داخل الصين من القوة بحيث لا يحتاج المنتجون الى تصدير سياراتهم الى الخارج، ولكن انتظر حتى يقرروا العكس، وعندئذ سترى المنافسة الحقيقية (للمنتجين الغربيين)."

وقد بدأت هذه العملية فعلا في استراليا، حيث قرر ريك في العام الماضي للمرة الاولى استيراد بعض السيارات الصينية الصنع.

ويقول ريك إن زبائنه وقعوا في حب هذه السيارات.

مجلة: ٩٩ مليار دولار (فقط) ثروات ملوك العالم!

واشنطن / CNN

برغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدها العالم خلال الأعوام القليلة الماضية، والأزمة الاقتصادية التي مرت بها العديد من المناطق، إلى جانب تدهور سعر صرف اليورو وتراجع أو كساد سوق العقارات عالمياً، إلا أن ملوك العالم حافظوا على ثرواتهم إن لم يزيدوها.

غير أن القيمة الإجمالية لثرواتهم تراجعت بحدود ١٠ مليارات دولار، لتصل إلى ٩٩ ملياراً فقط، وهو رقم يقل بنحو ٣٢ مليار دولار عن إجمالي ثرواتهم في عام ٢٠٠٨.

أما سبب التراجع في هذه الثروات لهذا العام فكان إماراتياً، بحسب مجلة فوربس، إذ إن انهيار أسواق العقارات في الإمارات العربية المتحدة عمل على تراجع إجمالي الثروات لملوك العالم، فيما قدر بنك أمريكان ميريل لينتش ديون الإمارات بنحو ١٨٤ مليار دولار.

ووفقاً للمجلة فقد نجم عن هذا تراجع ثروة الشيخ محمد بن راشد بمقدار ٧,٥ مليار دولار، بعد أن كان قد خسر في وقت سابق ٦ مليارات أخرى، ليصبح أكثر الحكام والملوك خسارة للعام الثاني على التوالي.

أما القائمة للزعماء الخمسة عشر الأوائل من حيث الثروات فجاءت على النحو التالي:

حافظ ملك تايلاند، بوميبول أدولياديج، البالغ من العمر ٨٢ عاماً، على صدارته لأثرى ملوك العالم للعام الثالث على التوالي، بثروة قدرت بنحو ٣٠ مليار دولار، برغم الاضطرابات السياسية التي شهدتها بلاده مؤخراً.

المركز الثاني حافظ عليه سلطان بروناي، حسن بلقيه، البالغ من العمر ٦٢ عاماً، حيث قدرت ثروته بنحو ٢٠ مليار دولار.

وتقدم العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز (٨٦ عاماً)، إلى المركز الثالث بثروة تقدر بنحو ١٨ مليار دولار، حيث قفزت ثروته من مليار واحد، وذلك بسبب النمو الاقتصادي الذي حققته بلاده والخطط الاقتصادية التي اعتمدتها السعودية.

وتراجع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (٦٢ عاماً) إلى المركز الرابع، حيث قدرت ثروته بنحو ١٥ مليار دولار. وجاء نائبه، وحاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم (٦٠ عاماً) في المركز الخامس، بعد تراجع ثروته للعام الثاني على التوالي، لتصل إلى ٤,٥ مليار دولار.

في المركز السادس، حل أمير ليختنشتاين، هانس آدم الثاني (٦٥ عاماً)، بثروة قدرت بنحو ٣,٥ مليار دولار.

العاهل المغربي، محمد السادس (٤٦ عاماً) احتل المركز السابع بثروة قدرت بنحو ٢,٥ مليار دولار، وجاء معظمها من الفوسفات الذي ارتفع سعره العام الماضي، بعد أن شهد تراجعاً في العام السابق.

أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، البالغ من العمر ٥٨ عاماً، احتل المركز الثامن بثروة قدرت بنحو ٢,٤ مليار دولار، بعد أن وسعت بلاده اقتصادها بنسبة ٩,٥ في المئة العام الماضي، ومن المنتظر أن تقفز النسبة إلى ١٥ في المئة خلال العام الجاري، حيث زاد من ثروته بمقدار ٤٠٠ مليون دولار، بعد أن كانت ملياري دولار. وفي المرتبة التاسعة جاء "العريس" الجديد، وسليل أسرة غريمالدي، أمير موناكو ألبرت الثاني (٥٢ عاماً) بثروة قدرت بمليار دولار.

وفي المركز العاشر، حل الزعيم الديني للطائفة الإسماعيلية التي يقدر عددها بنحو ١٥ مليوناً، الأمير كريم آغا خان الرابع (٧٣ عاماً) بعد أن حافظ على ثروته البالغة ٨٠٠ مليون دولار.

كذلك حافظ سلطان عمان، قابوس بن سعيد، البالغ من العمر ٦٩ عاماً على مركزه الحادي عشر بثروة قدرت بنحو ٧٠٠ مليون دولار.

كما حافظت الملكة البريطانية، إليزابيث الثانية، على المرتبة الثانية عشرة، بثروة تبلغ ٤٥٠ مليون دولار.

وجاء أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (٨١ عاماً)، في المركز الثالث عشر، حيث تراجعت ثروته إلى ٣٥٠ مليون دولار.

كذلك استقرت ملكة هولندا، بياتريكس (٧٢ عاماً) في المرتبة الرابعة عشرة، بثروتها البالغة ٢٠٠ مليون دولار.

وفي المركز الخامس عشر، حل ملك سوازيلند، مسواتي الثالث (٤٢ عاماً) دون أن يتغير مركزه، بثروته المقدرة بنحو ١٠٠ مليون دولار.

الاقتصاد البريطاني يحقق نمواً بمعدل ١,١٪

لندن / وكالات

استطاع الاقتصاد البريطاني النمو أسرع بمرتين تقريبا مما كان متوقعاً في الربع الثاني من العام الحالي .

وبحسب تقديرات المكتب الوطني البريطاني للإحصاءات بلغ معدل النمو ١,١ ٪ في الربع الثاني من العام الحالي.

ويعد هذا أسرع معدل للنمو ربع السنوي في بريطانيا منذ عام ٢٠٠٦.

وجاء هذا بصفة أساسية نتيجة الانتعاش في قطاع الخدمات الذي حقق أفضل معدلات للنمو منذ ثلاث سنوات .

يشار إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على نحو ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادي في بريطانيا وبلغ معدل نموه في الربع الثاني من هذا العام نحو ١,٣ ٪.ساهم قطاع التعمير أيضا في هذا الانتعاش بمعدل نمو يعد الأسرع منذ عام ١٩٦٣.

كان القطاع الوحيد الذي سجل تراجعا في الربع الثاني هو النقل والاتصالات بنسبة ٠,٧ ٪ ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أزمة السحب البركانية في نيسان الماضي.

ويرى وزير الخزانة البريطاني جورج أوزبورن أن هذه الأرقام تظهر أن خطة التقشف كانت صائبة.

وقال أوزبورن إنه في ميزانية التقشف وضع خطة " لاستعادة الثقة في اقتصادنا من خلال معالجة العجز بداية من العام الحالي وإعادة التوازن في النمو بين القطاعين العام والخاص".

وأوضح أن الأرقام تظهر ان القطاع الخاص ساهم بنحو ٠,١ ٪ في معدل النمو في الربع الثاني مما لا يدع مجالا للشك في ضرورة التحرك لخفض العجز في الميزانية.

لكن سلفه العمالي أليستر دارلينج قال إن هذه المعدلات لا تعزى إلى سياسيات الحكومة الحالية، بل إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السابقة.

وقالت مراسلة بي بي سي للشؤون الاقتصادية ستيفاني فلاندز إنه من المهم قراءة أهمية هذه الأرقام في سياقها الصحيح.

فقد اكد المراقبون أن هذه الأرقام لا تعني أن الاقتصاد البريطاني تعافى تماما من تبعات الأزمة المالية العالمية

ويتساءل المحللون عما إذا بالإمكان متابعة هذا النمو في النصف الثاني من العام بعد إعلان حكومة ديفيد كاميرون نيتها تخفيض العجز في الموازنة عبر اقتطاعات كبيرة في الإنفاق العام.

واشنطن تتوقع عجزاً في الميزانية بنحو ١,٤٧ تريليون دولار

واشنطن / وكالات

توقع تقرير جديد صادر من مكتب الإدارة والميزانية التابع للبيت الأبيض الأمريكي أن يصل العجز فى الميزانية الأمريكية إلى رقم قياسي وهو تريليون وسبعة و أربعون مليار دولار.

وتعني هذه التقديرات أن الحكومة الأمريكية تقترض نحو أربعين سنتا من كل دولار تنفقه،لكن هذه الأرقام تشير الى حدوث تحسن عما كان الوضع عليه بحسب تقرير أصدره البيت الابيض فى شباط الماضي حيث تقلصت نسبة العجز المتوقع بمقدار ٨٤ مليار دولار.

ويتوقع التقرير الجديد أن تصل نسبة البطالة في الولايات المتحدة في العام القادم إلى ٩ ٪.

وقال المكتب إنه من المتوقع ان يهبط هذا العجز في سنة ٢٠١١ إلى ١,٤٢ تريليون دولار مع ان هذا المبلغ يزيد ١٥٠ مليار دولار على التقديرات المبدئية.

وأعلن البيت الابيض في بيان رسمي ان الاقتصاد الأمريكي يواجه رياحا معاكسة قوية، مستشهدا بضعف سوق الاسكان والشكوك بشأن الانتعاش في اوروبا التي قد تضعف الطلب على الصادرات الأمريكية.

وترى إدارة الرئيس باراك أوباما أنه حتى الآن لا توجد تغييرات كبيرة في التوقعات بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات العشر القادمة خاصة في ما يتعلق بمستويات العجز في الميزانية والديون وهي مستويات تعد عالية.

ويخشى الحزب الديمقراطي أن تؤثر المستويات الحالية للعجز في الميزانية سلبا على أداء الحزب في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في الثاني من تشرين الثاني المقبل.

ويرى محللون أن الناخب الأمريكي قد يعاقب إدارة الرئيس أوباما على أدائها الاقتصادي خاصة ما يتعلق بالإنفاق الحكومي وارتفاع معدلات البطالة بعد الركود الذي خلفته الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

من جهة أخرى أكد مكتب الإدارة والميزانية أن الانتعاش الأوروبي يواجه خطرا بسبب الشكوك تجاه إمكانية استمرار تحسن الأوضاع بعد انتهاء الفترة الزمنية لخطط التحفيز الحكومي.

وتقول واشنطن أن أية مشكلات يتعرض لها الاقتصاد الأوروبي تؤثر على بقية دول العالم التي قد تتراجع صادراتها إلى أوروبا.

وكان الرئيس أوباما قد وقع الأسبوع الماضي على أكبر خطة إصلاح للنظام المالي في بلاده منذ الكساد الكبير أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، لتصبح بذلك قانونا نافذا يهدف إلى تفادي تكرار وقوع أزمات مالية جديدة.

مبيعات ويندوز ٧ تعزز أرباح مايكروسوفت

واشنطن / وكالات

أعلنت شركة مايكروسوفت عملاق صناعة البرمجيات أنها حققت أرباحا بلغت في الربع الثاني من العام الحالي ٤,٥٢ مليار دولار بزيادة تقدر بنحو ٤٨ ٪ عن الفترة نفسها العام الماضي.

وبحسب بيانات أعلنتها الشركة فإن مبيعات برنامج التشغيل "ويندوز ٧" ساهم في تعزيز الأرباح.وقالت مايكروسوفت إنه تم بيع ١٧٥ مليون نسخة من "ويندوز ٧" منذ طرحه في الأسواق العام الماضي.

وحققت الشركة عائدات وصلت هذا العام إلى ١٦ مليار دولار بفضل ويندوز ٧ ومحرك البحث (بينج) وجهاز ألعاب الفيديو "إكس بوكس".

وإجمالا بلغت الأرباح هذا العام حتى نهاية حزيران ١٨,٧٦ مليار دولار بزيادة ٢٩ ٪ عن أرباح العام الماضي.

وقال بيتر كلاين المدير المالي لمايكروسوفت إن " زيادة العائدات والسياسية الجديدة لتنظيم النفقات ساعدتا في تحقيق هامش ربحي في الربع الثاني".

واستفادت مايكروسوفت أيضا من طرح منتجات جديدة هذا العام مثل برنامج "أوفيس ٢٠١٠"، وزادت الأرباح كذلك بفضل الانتعاش الملحوظ في سوق تكنولوجيا المعلومات،فقد ارتفعت مبيعات الحواسيب الشخصية بنسبة ٢٠ ٪ خلال الثلاثة أشهر الماضية.

الاقتصادي | العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تموز 2010

المفتش العام لـوزارة الصناعة : إطلاق الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد كخارطة طريق للتصدي لهذه الآفة المستشرية

حوار/المدى الاقتصادي

يشكل الفساد المالي و الاداري المستشري في مؤسسات الدولة عائقاً أمام التنمية المستدامة ،ماجعل الحاجة ملحة لآليات وإجراءات وقوانين تتصدى لحالات الفساد هذه. (المدى الاقتصادي) حاورت المفتش العام في وزارة الصناعة و المعادن سالم بولص ابراهيم من اجل الاطلاع على الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي تضطلع بها مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات.

×يعد الفساد المالي و الاداري بمثابة حشرة تنخر جسد الاقتصاد الوطني و تعطل التنمية ، فما الذي تستند عليه الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ؟

. إستراتيجية مكافحة الفساد تستند إلى علم الإدارة ومكافحة الجريمة ممزوجاً بالتجارب العالمية، فهي عبارة عن لائحة توضح خارطة الطريق الذي يُتّبع، ودور الأفراد والمؤسسات للمساهمة في حماية المجتمع ومكافحة ظواهر الفساد ومنع وقوعها، وتم تحديد الأهداف الوطنية التي تضمن بناء مجتمع نزيه وشفاف وفعّال، وهي تعمل على ترسيخ ثقة المواطنين بالمؤسسات الوطنية من خلال تنفيذ سياسات فعّالة لمعالجة الظواهر السلبية وكشف مواطنها ومعالجة أسبابها، وتفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، ووضع آليات عمل فعّالة للتعاون والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من جرائم الفساد والقضاء عليها، فضلاً عن تحديد واضح لبرامج العمل تأخذ في حساباتها اعتبارات الأداء وما أفرزته الظواهر الايجابية والسلبية، كما تضمنت تحديد خطط لتكون أساساً لسير العمل وأداة لتحديد المسؤوليات.. ومراكز المسؤولية تضمن تحقيق نتائج يراد الوصول إليها في زمن محدد وبمواصفات محددة يتم تقييمها دورياً بأستخدام معايير متفق عليها وضعت كموجهات لتحفيز مختلف الأنشطة تتيح للإدارة العليا إمكانية السيطرة على زمام الأمور والمبادرة والمبادأة بدلاً من ان تكون في حالة من مجرد رد الفعل في بناء مستقبل العراق.

لقد كان لجهود الأمم المتحدة الفنية والمادية والمعنوية المبذولة من قبل العاملين في البرنامج الإنمائي UNDP بشراكة مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات الأثر البارز في إثراء جهود العراق في مجال تطوير برامج مكافحة الفساد من خلال إقامة الندوات والاجتماعات وورش العمل وقيامها بتقديم الاستشارات والتوصيات الفنية إستهدفت تطوير سياسات وبرامج وخطط وأدلة العمل التي أعدت من قبل اللجان وفريق الخبراء العراقيين تلبية لاحتياجات ومتطلبات بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والإرشادات والوثائق المتعلقة بها الأمر الذي يشير إلى وفاء منظمات الأمم المتحدة بالتزاماتها ومشاركتها الفاعلة والجادة في دعم بلدنا اقتصادياً .

×ما الأسس والآليات المعتمدة في ستراتيجية مكافحة الفساد المالي و الاداري ؟

. وضعت الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد استناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ التي صادق عليها العراق بالقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ لتشمل مختلف المستويات التنظيمية وتوزيع الأدوار فيما بينها وترتيب الأولويات والنتائج المتوقعة بالأعتماد على اسس عدة منها تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية والوقوف على ما بها من نقاط القوة ونقاط الضعف والتحديد الواضح والدقيق للظواهر السلبية وجرائم الفساد، وتشخيص اسبابها، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمعالجتها، وتنفيذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبيها.

اما بخصوص الآليات المعتمدة فمن أهم الآليات التي أخذت في الحسبان بناء الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لتكون واقعية هي المكافحة عبر إحداث تغييرات في السياسات والأنظمة حسب تطور العمل و ترسيخ الشراكة بين الجهات المعنية كافة في بناء الجبهة الوطنية لمكافحة الفساد إضافة الى توضيح دور المؤسسات الحكومية، وتشخيص المشاكل الرئيسة التي تعاني منها، وخاصة في مجال ترشيد الهياكل التنظيمية وتنمية الموارد البشرية

ورسم السياسات المالية والإدارية وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية والمساءلة، وتفعيل آليات مكافحة الفساد باختيار الأهداف القريبة والبعيدة المدى مع الأخذ بنظر الحسبان ان يكون الهدف المختار واقعياً ويمكن تحقيقه وقياسه وأنه لا يتعارض مع الأهداف الأخرى و تهيئة الموارد البشرية والمادية والمستلزمات الأخرى لتنفيذ الخطة و تحديد سقف زمني لتنفيذ كل مفردة من مفردات الخطة و توزيع المسؤوليات على ضوء مفردات الخطة و إصدار تقارير متابعة دورية لإنجاز المهام من قبل المؤسسات المعنية، وتصحيح المسارات في ضوء تحليل النتائج و إصدار تقرير سنوي في نهاية كل سنة يوضح نتائج صياغة وتنفيذ الخطة الوطنية وتحديد المشاكل والمعوقات والمقترحات البنّاءة لتجاوزها وتأمين التدفق المستمر للبيانات والمعلومات و الاهتمام بوضع خطط بديلة للمفاصل المهمة بما يضمن الاستجابة لأية متغيرات او تحديات تواجه عمليات التنفيذ.

× كيف تقّيمون العراق كبيئة عمل هذه الستراتيجية؟

– نتائج تحليل بيئة العمل أفرزت جملة من مؤشرات القوة والضعف ، فالظواهر الايجابية لبيئة العمل (عناصر القوة) موجودة حيث برزت خلال السنوات المنصرمة جملة من الظواهر الايجابية في بيئة العمل ستكون بمثابة الدعامة الأساسية التي ستبنى عليها الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، تتمثل في بناء المؤسسات ، وتعزيز دور الرقابة والمساءلة في إدارة الأموال العامة و استعادة سلطة القانون، وتطوير أساليب الكشف عن جرائم الفساد و تفعيل دور الإعلام باعتباره وسيلة مهمة للحد من جرائم الفساد وإشاعة قيم النزاهة و سن قانون مجلس الخدمة وإصلاح نظام الوظيفة العامة و منح زيادة كبيرة في الرواتب والأجور للعاملين في أجهزة الدولة ومراعاة مستوى النمو الاقتصادي وتكاليف المعيشة و تطوير شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل شريحة واسعة من المجتمع و الانتقال التدريجي إلى اللامركزية وتوزيع السلطات و إصدار قانون تشجيع الاستثمار والاتجاه نحو الخصخصة و إلزام المؤسسات باعتماد الشفافية في قطاعات الدولة كافة وعلى وجه الخصوص في قطاع النفط والغاز ونشاط المناقصات والعقود و تقليل الفجوة المعاشية بين شرائح المجتمع المختلفة، والحرص على توفير الأمن الغذائي من خلال الدعم اللامحدود للبطاقة التموينية وتطوير نظام الوظيفة العامة، وتقديم الدعم لمشاريع القطاع الخاص، والاتجاه نحو توسيع حجم الموازنة الاستثمارية ودعم اقتصاد السوق الذي أتاح فرصة كبيرة لإنشاء العديد من المشاريع التجارية والخدمية الصناعية و انضمام العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ووضع آلية جديدة لاختيار المفتشين العموميين تتسم بالشفافية والمهنية وضوح الرؤيا والرسالة والأهداف الوطنية وتحديد دور المؤسسات في بناء المجتمع الجديد رفض المجتمع العراقي لظواهر الفساد بأشكالها والتمسك بمنظومة القيم الأخلاقية والعادات الرصينة الأمر الذي سيتيح إمكانية تمرير مشاريع وبرامج مكافحة الفساد ومشاركة الشعب بشكل فعّال في تنفيذها و سن مجموعة من مشاريع القوانين التي تعزز تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد (قانون حماية المخبرين، قانون حماية المستهلك، قانون حماية المنتج، قانون الاستثمار، تقديم مشروع قانون مكافحة الفساد) و تعزيز الأنظمة والتعليمات الخاصة بتوسيع الصلاحيات الممنوحة للمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد (ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، مكاتب المفتشين العموميين، مكتب منسق دولة رئيس الوزراء للشؤون الرقابية).. اما الظواهر السلبية لبيئة العمل (عناصر الضعف) فتتمثل بكشف التحليل الدقيق لبيئة العمل عن انخفاض كفاءة الأداء التنظيمي للمؤسسات وخاصة في عدم إمكانية تشخيص علل البيئات التنظيمية للمؤسسات و عدم وضوح القيم التنظيمية الموجهة للأداء وضعف القوى الحافزة للإبداع في العمل و سيادة التركيب التنظيمي المرتبك في بناء المؤسسات و عدم تطبيق المعايير العلمية في اختيار الموظفين وخاصة القياديين منهم، من خلال اعتماد أسلوب المحاصصة والاعتبارات السياسية، وعدم تفعيل مبادئ تكافؤ الفرص بين المواطنين و تنازع السلطات وضعف العمل الجماعي، وتفشي النزعة الفردية في إدارة المؤسسات وعدم القدرة على المحافظة على استمرار الموظفين المؤهلين والمدربين وأصحاب الخبرة المتميزة في الوظيفة العامة؛ بسبب ضعف الحوافز المادية، وهجرة الكفاءات والطاقات البشرية الفعّالة و عدم القدرة على رسم الستراتيجيات، وصياغة الأهداف، وتحديد الأولويات وبناء خطط العمل و عدم وضوح الرؤية بخصوص إجراءات التعاون والتنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية لتقويض ظواهر الفساد و قلة وضعف البرامج التربوية والتثقيفية التي تدعو إلى إشاعة قيم النزاهة والشفافية والمساءلة إضافة إلى التعقيدات البيروقراطية والروتين وضعف الأداء في برامج تسهيل وتبسيط إجراءات معاملات المواطنين و عدم اعتماد الشفافية في التصرفات المالية، وخاصة في مجال الكشف عن نتائج تنفيذ الموازنات وانجاز أعمال الجهات الحكومية وعدم الإعلان عنها في وسائل الإعلام ، والتغاضي عن معاقبة كبار المسؤولين المتهمين بالفساد او سوء الإدارة واستغلال المنصب الذي أدى إلى انهيار منظومة القيم الأخلاقية واستخفاف أفراد المجتمع بالقوانين النافذة في مختلف المجالات الحياتية والتنظيمية ، وتخلف نظام الاتصالات، وعدم تدفق وانسياب وكفاية البيانات اللازمة لبناء قاعدة البيانات والمعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار الإداري الصائب والرشيد ، ضعف خطط وبرامج التدريب والتأهيل، وعدم متابعة المستجدات الحديثة في الجوانب الإدارية والفنية، وعدم الاهتمام بعمليات التطوير والابتكار والتحديث، مما ساهم في إيجاد شريحة من الموظفين محدودي الكفاءة يسهل استغلالهم من قبل المسيئين ، النقص في المهارات الإدارية العليا وعدم وضوح الرؤية بشأن دور القياديين ،و ضعف إجراءات الضبط والسيطرة والرقابة الداخلية ، و ضعف قابليات القطاع الخاص العراقي ومحدودية مساهمته في تطوير الاقتصاد وضعف بنيته التنظيمية والمالية والإدارية ، عدم استخدام آليات متطورة للحفاظ على الوثائق من التزوير، وكذلك عدم الحفاظ على النماذج التي يجب تداولها داخل المؤسسات الحكومية وتسليمها إلى المزورين ، ضعف التنسيق بين دوائر الوزارة الواحدة أو مع دوائر الوزارات الأخرى ، ضعف الثقة بالمؤسسات الحكومية الوطنية وبالخصوص تلك التي تقدم خدمات مباشرة للمواطنين، خاصة مع انتشار ظاهرة الرشوة فيها ، ضعف الاستفادة من برامج الدعم الدولية وخاصة في مجال مكافحة الفساد واستخدام الأساليب التقنية الحديثة ، عدم اعتماد التوصيف الإداري للوظائف استناداً إلى تعليمات وضوابط (وصف الوظائف) بسبب عدم تيسر تلك التعليمات او تجاهلها لكونها لا تخدم بعض الإدارات ولا تحقق مآربها الشخصية او لعدم وجودها في الاصل كما هي الحال بالنسبة للكثير من الوظائف المستحدثة بعد تغيير ٢٠٠٣ ،الاجتهاد في ممارسة الصلاحيات لعدم وضوح التعليمات التي تحدد تلك الصلاحيات ما ولد حالات من الإرباك وعدم دقة الاجتهادات الإدارية وتناقضها بين دائرة وأخرى برغم تشابه العناوين الوظيفية التي تصدر عنها تلك الاجتهادات ما أدى إلى استغلال هذه الحالة من قبل ضعاف النفوس في عرقلة معاملات المواطنين وترويج المعاملات غير الأصولية بقصد الاستغلال والابتزاز ،و عدم إقرار الهيكلية الواضحة للكثير من دوائر الدولة او السماح بتجاوز الهيكلية المقرة وهو الأمر الذي ساهم في تشكيل دوائر ولجان وشعب من دون سند قانوني، حيث كان الأساس في تشكيلها محاولة البعض للبحث عن منصب او دور يمكنه من تحقيق مآرب شخصية لا تمت بصلة للنفع العام الذي هو هدف الدوائر الحكومية، ما ولّد الكثير من الإرباك وحالات الازدواجية في ممارسة العمل وأدى الى ضياع الكثير من حقوق المواطنين وحصول آخرين على تلك الحقوق من دون وجه حق، بل وحصول فئة ثالثة على تلك الحقوق لأكثر من مرة بسبب تعدد مصادر الحصول على ذلك الحق ، و انتشار ظواهر الجريمة المنظمة بسبب الأوضاع الأمنية التي تلت عام ٢٠٠٣، وظواهر الإرهاب والتهديد للعاملين في مؤسسات الدولة وأجهزتها الرقابية لتصديها لعمليات الإصلاح ومكافحة الفساد ، و عدم السيطرة او الرقابة على حركة الأموال وتحويلها إلى خارج العراق مما ساعد على تسهيل عمليات تهريب الأموال وغسيلها.

× ما آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة و الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ؟

. الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لن يكون لها أي اثر إذا لم تنفذ على النحو الصحيح والفعّال لضمان المصداقية في التنفيذ كونها تعد خط الشروع لمستقبل واعد الأمر الذي يتطلب تحديد المحاور الرئيسة الآتية لتسهيل عملية التنفيذ وضمان تدفق الخطة عبر الجميع ، بوضع إطار توزيع مسؤوليات تطبيق خطط العمل وتحديد مسؤوليات تنظيم وتنسيق فعّالة ذات طابع مؤسسي و تحديد آليات التنفيذ والرقابة والتقييم و تحديد الأولويات و تحديد الإطار الزمني للتنفيذ والتأكد من ان الخطط يتم تنفيذها ضمن السقوف الزمنية المحددة و إخضاع نتائج تنفيذ الخطة للتقييم الدوري وإجراء التحديث عليها في ضوء نتائج متابعة التنفيذ و تحديد الموارد والمستلزمات اللازمة للتنفيذ و تحديد وسائل فعّالة ومستمرة للرصد والاستعراض والإفصاح.

×ما آليات التنفيذ والرقابة وتقييم لإجراءات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ؟

.بخصوص آلية التنفيذ، فتنفيذ الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد يتم بأشراف وتوجيه هيئة النزاهة تنفيذاً للمادة (٦) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تشكيل فريق من الخبراء المتخصصين، يضم ممثلين عن هيئة النزاهة، الأول منهما يحمل اختصاصاً قانونياً، والثاني منهما يحمل اختصاص إشاعة ثقافة النزاهة ومبادئ الشفافية و ممثلين عن ديوان الرقابة المالية، الأول منهما يحمل اختصاص الرقابة الإدارية، والثاني منهما يحمل اختصاص الرقابة المالية و ممثل عن الجهاز المركزي للإحصاء يحمل اختصاص تنفيذ وتحليل استبيانات مدركات الفساد و ممثل عن البنك المركزي العراقي يحمل اختصاص معالجة جرائم غسيل الأموال و ممثل عن المجتمع المدني ممثلا عن الإعلام و ممثل عن الجامعات العراقية و ممثل عن القطاع الخاص وممثلاً عن منظمة الأمم المتحدة (بصفة مراقب) ،وللفريق حق الاستعانة بخبراء من مختلف الاختصاصات لمساعدته في انجاز مهامه، و يتولى الفريق مهاماً عدة من التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الاتفاقية الى عقد اجتماعات دورية شهرية يحضرها جميع المفتشين العموميين تناقش خلالها الأمور كافة ذات العلاقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و وضع برامج وأدلة عمل لتنفيذ فقرات الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة من التزامات و وضع مؤشرات للتقدم المحرز و إعداد هياكل التقارير المطلوبة من مكاتب المفتشين العموميين وتحديد محاورها و تحليل تلك التقارير وأية تقارير أخرى ذات العلاقة سواء كانت واردة من المجتمع المدني أم وسائل الإعلام أم القطاع الخاص أم الجهات الرقابية العليا بشأن مكافحة الفساد و إعداد تقارير تُرفع إلى هيئة النزاهة تتضمن التقدم المحرز في تنفيذ الستراتيجية وتقييم أثر التنفيذ وتتولى هيئة النزاهة بدورها إصدار تقارير إلى الجهات العليا وعرض المناسب منها في وسائل الإعلام ومواقع الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) تتضمن تقييم نتائج التنفيذ وتشخيص آثاره على المجتمع بشكل عام.

× علام اعتمدت ستراتيجية مكافحة الفساد؟

– اعتمدت مبادئ الاسترشادية المدرجة في ادناه في رسم الإطار العام للخطة الوطنية لمكافحة الفساد في ضوء مبدأ عام مفاده: (عند وضوح المسار، البداية ترسم النهاية) فإن جهود العراق في مجال مكافحة الفساد تستند إلى مكامن القوة في التأريخ والتقاليد والثقافة التي يتمتع بها، فضلاً عن الانجازات التي تحققت في هذا المجال بعد عام ٢٠٠٣ الأمر الذي يتطلب المحافظة على قيم المجتمع الفاضلة وتقاليده الحميدة، كما إن ضبط ظواهر الفساد والوقاية منها مسؤولية مشتركة تشارك فيها الحكومة والبرلمان والجهات المكلفة بالمكافحة ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين و لن تكون عملية مكافحة الفساد ممكنة إلا من خلال مجموعة مشتركة من الإجراءات تتضمن الملاحقة الجزائية والتأديبية إضافة إلى الإجراءات الوقائية وعمليات التوعية العامة و يعد الفساد مشكلة تنظيمية، ومن أجل مكافحته من قبل الجهات المختلفة يجب ان تصبح نشاطات مكافحته جزءاً متمماً للعملية الإدارية و إن مكافحة الفساد بشكل فاعل تتطلب تنسيق الجهود في القطاعين الحكومي والخاص والاستفادة القصوى من فرص التعاون الدولي ومن اجل ضمان التطبيق الفاعل لسياسة مكافحة الفساد من خلال الوقاية والتثقيف والملاحقة الجزائية، يجب ان تتم عملية تنسيق تنفيذ هذه السياسة من خلال جهة واحدة مسؤولة وهي "المجلس المشترك لمكافحة الفساد" و لقد خطى العراق خطوات كبيرة تجاه مكافحة الفساد عبر إجراءات إدارية وتشريعية تقوم على تفعيل دور المؤسسات الرقابية، ما مهد الطريق نحو إنشاء مؤسسات مكافحة الفساد، حيث ان التحديات الجديدة والحاجة لتلبية طموحات المواطنين المتزايدة تتطلب تطبيق منهجية مؤسسية جديدة في هذا المجال و إن من حق المواطنين توفير وتحسين الخدمات المقدمة لهم نوعاً وكماً وتحسين نوعية الحياة وإشاعة قيم النزاهة ومبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وحمايتهم من خطر إغتيال الشخصية والإشاعة، وحصولهم على الخدمات العامة بفعالية ومساواة و إن الواجب الوطني يتطلب من كل مواطن مجابهة الفساد والإخبار عن أي حالة فساد يطلّع عليها، ويتعين على الموظف العام ان يبلغ رئيسه وهيئة مكافحة الفساد عن كل قضية فساد او قضية يشتبه ان تكون قضية فساد والستراتيجية ليست كشف او قائمة بأسماء الأشخاص الفاسدين وليست حلاً سحرياً لكل التجاوزات وليست إجراءات او صيغ نهائية، بل سيتم تحديثها بين فترة وأخرى و مع عدم إهمال قضايا الفساد الصغيرة فأن الخطة تركز وتغطي وتجلب الانتباه نحو ظواهر الفساد الكبيرة و الخطة الوطنية تشير إلى المفاهيم والسياسات والاتجاهات عبر الأمدين القصير والمتوسط التي صيغت على أسس متعددة الاتجاهات تعتمد على أسلوب المشاركة وترتكز على مبادئ عدة كالوقاية من خلال المؤسسات المعنية بالتعليم المكثف و الردع من خلال المؤسسات القضائية (العقوبات) و المكافحة من خلال تصميم الأنظمة الشاملة وليس تناول الحالات المنفردة،ووضع بدائل لإجراءات تنفيذ الخطة بما يسمح مواكبة المستجدات ومواجهة الحالات الطارئة والاستثنائية و ضمان مشاركة جميع الجهات المعنية في إطار (جبهة واحدة) و خضوع الجميع لسلطة القانون بغض النظر عن مواقعهم ومناصبهم.

لقد كان لجهود الأمم المتحدة الفنية والمادية والمعنوية المبذولة من قبل العاملين في البرنامج الإنمائي UNDP بشراكة مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات الأثر البارز في إثراء جهود العراق في مجال تطوير برامج مكافحة الفساد من خلال إقامة الندوات والاجتماعات وورش العمل وقيامها بتقديم الاستشارات والتوصيات الفنية إستهدفت تطوير سياسات وبرامج وخطط وأدلة العمل التي أعدت من قبل اللجان وفريق الخبراء العراقيين تلبية لاحتياجات ومتطلبات بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والإرشادات والوثائق المتعلقة بها الأمر الذي يشير إلى وفاء منظمات الأمم المتحدة بالتزاماتها ومشاركتها الفاعلة والجادة في دعم بلدنا اقتصادياً

الاقتصادي | العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تموز 2010

تحقيق / ليث محمد رضا

ما تشهده الاسواق المحلية من منتجات المياه الصالحة للشرب تشكل ظاهرة اقتصادية جديرة بالتوقف مع تزايد الطلب عليها في موسم الصيف الحالي وما ترتب عليه من كلف مالية باهظة تثقل كاهل العائلة العراقية ، لاسيما وان قناني المياه الصالحة تستورد من دول مجاورة كالكويت و السعودية ، في وقت يعد كثير من الخبراء ان مياه شبكة الاسالة الحالية غير صالحة للشرب، ما يجعل الحاجة ملحة لتعاطي قناني المياه الصالحة للشرب سواءً أكانت مستوردة ام محلية.

بلاد الرافدين تروي ظمأها من مياه الربع الخالي!

ارتفاع الطلب على القناني المستوردة في مشهد يثقل كاهل المستهلكين

ان الامانة انجزت التوسيع الأول لمشروع شرق دجلة بطاقة (٢٢٥٥٠٠) متر مكعب في اليوم وتوسيع مشروع ماء الوثبة بطاقة (٤٨) ألف متر مكعب في اليوم وتوسيع مشروع ماء الوحدة بطاقة (٣٨) ألف متر مكعب في اليوم لخدمة منطقة الكرادة وتأهيل الخط الأول لمشروع ماء الكرامة للوصول الى طاقته القصوى البالغة (٤٥) ألف متر مكعب في الساعة اضافة الى انجاز مشروع ماء الصدر بطاقة (٩٠) ألف متر مكعب في اليوم".

غير صالحة للاستهلاك

المواطنون الحريصون على صحتهم ممن اتجهوا للمياه المعدنية هم اشبه بالمستجير من الرمضاء بالنار فقد سبق ان كشف رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب في ندوة عقدها الجهاز عن أهمية مياه الشرب المعبأة في العراق ببغداد إن "ما بين ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من المياه المعدنية التي تباع في الأسواق العراقية غير صالحة للاستهلاك البشري، إضافة إلى ١٠ ٪ من المياه المعدنية المستوردة"، مبينا أن "غالبية معامل المياه المعدنية في البلاد لا تحتوي على مختبرات لفحص المياه ولا تلتزم بتحديث أساليب الإنتاج ومراحله".

وأضاف عبد الوهاب: أن "الأسواق العراقية شهدت ظهور العديد من أنواع المياه المعدنية التي تفتقر للمواصفات والشروط الصحية التي يجب توفرها في المياه المعدنية"، لافتا إلى أن "الجهاز المركزي أغلق ١١ معملا لإنتاج المياه المعدنية وأنذر سبعة معامل لمخالفتها الشروط الصحية".

وأشار عبد الوهاب إلى أن "الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يقوم حاليا بفحص نحو ١٥٠٠ نموذج من المواد الغذائية والإنشائية والنسيجية خلال الشهر الواحد بعد أن كانت نسبة الفحص تقدر بـ ١١٧٠٠ نموذج خلال العام ٢٠٠٩، وأكثر من ٥٥٠٠ نموذج خلال العام ٢٠٠٨".

فيما قالت وكيل وزارة التجارة سويبة زنكنة: إن "غالبية معامل إنتاج المياه المعدنية في العراق غير حاصلة على شهادة (الايزو) الخاصة بالمواصفات الصحية العالمية للمياه المعدنية". وأوضحت على هامش الندوة أن "المياه المعدنية التي تنتج في المعامل العراقية فيها الكثير من الشوائب"، مؤكدة أن "رداءة المياه المعدنية المحلية أدت إلى عزوف المواطنين عن استهلاكها"، بحسب تعبيرها. وطالبت وكيل وزارة التجارة "الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ودائرة الجريمة الاقتصادية بإغلاق جميع معامل المياه المعدنية التي لا تلتزم بالشروط الصحية لإنتاج المياه وإحالتها إلى القضاء العراقي بأسرع وقت ممكن".

مواطنون

المواطن مالك عباس قال: انه أصيب بعجز في الكلى مبيناً ان الطبيب عزا ذلك الى الشوائب الموجودة في المياه و بعد ذلك عزف عن شرب مياه الاسالة ولاذ بالمياه المعدنية لكي يحافظ على صحته الا ان المشكلة تفاقمت، إذ أن المياه المعدنية هي الاخرى غير نقية!

فيما قال المواطن طلال نور: ان شراءه للمياه الصحية ليس لغرض الحفاظ على صحته، بل لان اقتناء المياه المعدنية اصبح ذا أبعاد اجتماعية للتفاخر بتقديمها بالمناسبات لكي يظهر للناس انه يتمتع بوضع اقتصادي جيد .

أما المواطن حامد محسن فقال: انه يعتزم فتح معمل لتصنيع المياه المعدنية النقية لان الطلب عليها كبير جداً .

تجار وصناعيون

ازدهـرت تجـارة بيع الميـاه المعدنية المعبأة في الأسواق العراقية بعد عزوف المواطنين عن استخدام مياه الإسالة المجهزة عبر شبكة المياه العامة تخوفا من الإمراض التي انتشرت في الآونة الأخيرة بسبب مياه الإسالة الملوثة.

عضو رابطة التجار و الصناعيين انمار ضياء قال : ليس من بديل عن قناني المياه المعدنية فالواقع المتردي لمياه الاسالة و ما تسببه من امراض للمواطنين جعل المواطن يتجه لشراء المياه النقية لان الماء ضرورة للحياة و بخصوص اتجاه المواطنين للمنتجات الاجنبية من المياه سيما السعودية والكويتية فالسبب هو انعدام ثقة المواطن بالمنتج المحلي إضافة الى ما تتمتع به تلك الشركات من مكائن حديثة وإضافة الى إمكانات التجهيز الهائلة الموجودة لدى الشركات السعودية و الكويتية ناهيك عن ما تقوم به مؤسسات الدولة من عقود تجهيز المياه النقية اذ انها تشترط ان تكون المياه كويتية او سعودية و قس على ذلك عندما يكون هذا هو اجراء مؤسسات الدولة فكيف بالمواطن الذي يريد ان يؤمن الافضل لعائلته و هو غير معني بالعملة الصعبة التي تخرج من البلد او حتى دعم الصناعة الوطنية بقدر

ما يعني هذا الامر مؤسسات الدولة؟
يقول التاجر عمر سالم:أن تجارة بيع المياه المعدنية المعبأة في العبوات الكبيرة سعة ٢٠ لتراً والصغيرة تتراوح بين لتر ونصف لتر ازدهرت في الأسواق العراقية بعد عزوف المواطنين عن استخدام مياه الإسالة المجهزة عبر شبكة المياه العامة تخوفاً من الإمراض التي انتشرت في الآونة الأخيرة بسبب مياه الإسالة.
محمد مصطفى تاجر في سوق جميلة قال: انا اشتري المياه المعدنية بكميات كبيرة وأقوم بتصريفها على تجار المفرد بشكل كبير.
فيما قال عدنان يوسف و هو تاجر جملة في منطقة الصليخ : أنا أتعامل بالمياه ذات الماركات الكويتية و السعودية لان الطلب عليها واسع بسبب نوعيتها الجيدة .

و لبغداد امانة :

المستشار الاعلامي لامين بغداد امير علي الحسون تحدث لنا قائلاً : ان أمانة بغداد في سعيها لمعالجة مشكلة شحة المياه أنجزت (٧٥٪) من أعمال تحديث شبكات الماء الصافي للمحلات السكنية في جانبي الكرخ والرصافة من العاصمة بغداد وزهاء(٣٠٪) من أعمال مد شبكات الماء الصافي للأحياء والإفرازات الحديثة فضلاً عن إكمال (٣٥٪) من أعمال مد شبكات الماء الخام في العاصمة بغداد، حيث ان العدد الكلي للمحلات السكنية (٤٧٢) منها (١١٩) إفرازاً حديثاً فيما بلغ عدد المحلات المجددة شبكاتها ما قبل عام (٢٠٠٥) (١٥٠) محلة في حين بلغت الأطوال الكلية للإفرازات منذ عام (٢٠٠٥) لغاية عام (٢٠٠٧) هو (٤٤٣٠٣٠) متراً وأن الأطوال الكلية للمحلات هو (٤٥٤٣٤٩) متراً بلغ عدد المحلات المخدومة منها بالماء الخام (١٦٤) محلة.
و اضاف : ان الامانة انجزت التوسيع الأول لمشروع شرق دجلة بطاقة (٢٢٥٠٠٠) متر مكعب في اليوم وتوسيع مشروع ماء الوثبة بطاقة (٤٨) ألف متر مكعب في اليوم وتوسيع مشروع ماء الوحدة بطاقة (٣٨) ألف متر مكعب في اليوم لخدمة منطقة الكرادة وتأهيل الخط الأول لمشروع ماء الكرامة للوصول الى طاقته القصوى البالغة (٤٥) ألف متر مكعب في الساعة اضافة الى انجاز مشروع ماء الصدر بطاقة (٩٠) ألف متر مكعب في اليوم".
و تابع الحسون ان الامانة باشرة بتشغيل(٢٩) مجمعاً جديداً لتصفية الماء في العاصمة بغداد (١٢) منها في منطقة الكرادة بطاقة (٢٠٠) م٣ في الساعة لخدمة المحلات (٩٠١ ، ٩١١ ، ٩١٣ ، ٩٢٩) و(٤) مجمعات أخرى في منطقة الشماعية وأثنين في حي أكد وواحد في حي المنتظر في جانب الرصافة بطاقة (٢٠٠) م٣ في الساعة و ثلاثة مجمعات اخرى في منطقة الزعفرانية اضافة الى (٧) مجمعات بطاقة (٢٠٠) م٣ في الساعة (٢) في منطقة الرستمية ومثلها في الكمالية و العبيدي وواحد في منطقة سبع قصور" .
و لفت الحسون الى جانب المشاريع المنجزة ثمة مشاريع قيد الانجاز كمشروع ماء الرصافة العملاق بكلفة (٦١١٣) مليار دينار وبسقف زمني مدته (٢٨) شهراً حيث وصلت نسبة الإنجاز فيه (٣٠٪) ومن المؤمل أن ينتج قرابة (٩١٠) آلاف متر مكعب في اليوم من الماء الصافي حال إنجاز المرحلة الأولى منه" و تنفيذ ثلاثة مشاريع لتصفية الماء في العاصمة بغداد واحد في منطقة الكاظمية بطاقة (١١٢٥٠٠) متر مكعب في اليوم واثنين في منطقة البلديات بطاقة (١١٢٥٠٠) ألف متر مكعب في اليوم لكل مشروع اضافة الى قرب المباشرة بتنفيذ مشروع رابع في منطقة القادسية بطاقة (٩٠) ألف متر مكعب في اليوم حيث وصلت نسب الانجاز الى قرابة (٨٠) ٪ومشروع تأهيل وتوسيع مشروع ماء الرشيد بكلفة (٦٩) مليار دينار وبسقف زمني مدته عامين لزيادة طاقته الإنتاجية لتصل إلى (٩٠) ألف متر مكعب في اليوم حيث وصلت نسب الانجاز الى نج (٢١)٪ و مشروع التوسيع الثاني لمشروع دجلة بكلفة (٣٨) مليار دينار وبسقف زمني مدته(٢٤) شهراً حيث من المؤمل أن يضيف كمية جديدة من الماء الصافي تصل لـ(١٨٥) ألف متر مكعب في اليوم حيث وصلت نسب الانجاز الى (٧٠) ٪" و مشروع الخزانات الارضية الثلاثة في جانب الرصافة وهي الخزان الأرضي (R١٤) في منطقة الحبيبية بطاقة خزن تصل إلى(١١٠) الآف متر مكعب و الخزان الأرضي (R٧) في منطقة البلديات بطاقة خزن تصل لـ(١٢٠) ألف و الخزان الأرضي (R٥) في منطقة النهضة وبكلفة إجمالية تبلغ قرابة (٢٣٦) مليار دينار للخزانات الثلاثة ووصلت الى المراحل النهائية في الانجاز و" مشروع خزان (R٣) في منطقة كسرة وعطش بكلفة (٦٤) مليار دينار وبسقف زمني مدته عامين لخدمة مناطق الصدر والشعب ووصلت نسب الانجاز الى (١١) ٪، ومشروع الخزان الأرضي (R٩) في منطقة الكرادة بطاقة خزن (٣٠) ألف متر مكعب بكلفة (٣٥) مليار دينار وبسقف زمني مدته عاماً واحداً. وقال أمين بغداد صابر العيساوي :ان نصيب الفرد البغدادي من الماء الصافي سيكون الثالث على مستوى العالم وبكمية تصل لزهاء (٤٠٠) لتر في اليوم بعد إنجاز مشروع ماء الرصافة والمشاريع الجديدة الاخرى والتي وصلت الى مراحل متقدمة في الانجاز. صرح بذلك العيساوي خلال جولة ميدانية تفقدية الى مشروع ماء الرصافة العملاق ومشروع التوسعة الثانية لمشروع شرق دجلة في جانب الرصافة " أن مشروع ماء الرصافة العملاق الذي تجاوزت نسبة إنجازه (٢٥٪) يعد الاكبر في منطقة الشرق الاوسط حيث تبلغ طاقته الانتاجية قرابة مليونين ومئتين وخمسين الف متر مكعب للقضاء على الشحة بشكل نهائي في العاصمة بغداد" ، مشيراً الى "أن مساحة المشروع تبلغ (١١٠٠) دونم مع محطة المآخذ قرب الجزيرة السياحية بمساحة دونمين ". وأضاف" أن المعدات والمعامل والمواد الاولية والتقنيات وكوادر الشركة الهندية المنفذة للأعمال المدنية وصلت الى موقع العمل الذي يسير بوتيرة متصاعدة مما يسرع من إنجاز المشروع خلال المدة المحددة للإنجاز البالغة (٢٨) شهراً او قبلها" . وأوضح أن المشروع يمتلك منظومة خطوط ناقلة و(١٧) خزاناً ارضياً (١١) منها في جانب الرصافة و(٦) منها في جانب الكرخ ستعطي القدرة في توزيع الماء على كل الرقع الجغرافية لمدينة بغداد بشكل متساو للقضاء على الشحة بشكل نهائي حتى العام (٢٠٣٠) إضافة الى السيطرة على المواصفة الفنية للماء المنتج" .
وتابع:" أن حصة الفرد في مدينة بغداد من الماء الصافي بعد إنجاز مشروع ماء الرصافة وغيره من المشاريع ستبلغ (٤٠٠) لتر في اليوم" ، مؤكداً "ان هذا الرقم لم تتجاوزه سوى دولتين على مستوى العالم فقط" .
لافتاً الى " ان مشروع ماء الرصافة لن يتأثر في حالة إنخفاض مناسيب المياه في نهر دجلة الى ادنى مستوياتها نتيجة عدم إطلاق الكميات الكافية من الماء من قبل الجانب التركي".

ان نصيب الفرد البغدادي من الماء الصافي سيكون الثالث على مستوى العالم وبكمية تصل لزهاء (٤٠٠) لتر في اليوم بعد إنجاز مشروع ماء الرصافة والمشاريع الجديدة الاخرى والتي وصلت الى مراحل متقدمة في الانجاز.

الاقتصادي | العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تموز 2010

حوكمة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي

بناء الشفافية وكلفة الاقتراض الخارجي×

مازالت الادبيات الاقتصادية الجارية تبرهن من خلال تجاربها الكمية المستمرة واستخدامها النماذج الاحصائية المختلفة، ان كلفة الاقتراض من السوق المالية الدولية تتناسب عكسيا مع درجة شفافية البلدان المقترضة ولاسيما اقتراضات البلدان ذات الاسواق الناشئة. وقد اشرت تلك الدراسات انخفاض كلفة الاقتراض لديها الى قرابة 11 ٪ في متوسط درجات الانتشار الائتماني (credit spread) عندما اختارت الدول مستوى من الشفافية ينسجم والمعايير الدولية للافصاح، وان هذا الامر قد تجسد بظاهرتين :

الجزء الثاني

الدكتور مظهر محمد صالح

ثانيا- تصنيف درجة المخاطر الاقتصادية / المدة الطويلة

ينصرف مفهوم التصنيف الائتماني Credit Rating الى كونه مقياساً للجدارة الائتمانية للمدين، اي قدرة المدين على خدمة الدين ووسيلة لخفض اوحتى تأشير مخاطر الائتمان لأي مصدر ائتماني او اصدار ائتماني معين، كما يشير التصنيف الى القدرة العامة في تلبية الالتزامات المتعلقة بالائتمان اي خدمة الدين (دفع الفائدة والأصل) .

ان غياب التصنيف الائتماني (الرسمي) للعراق وتحديد درجة مخاطره الاقتصادية ، مازالت تختبر في مراكز الدراسات العالمية من دون وجود مرجعية رسمية تحدد الجدارة الاقتصادية لبلادنا .

فتصنيف مخاطر الاقتصاد للبلدان على المدى الطويل Long Term مازالت تبقي العراق في مرتبة وزنها ٥١,٥ ضمن مجموعة الـ (١٤) دولة شرق اوسطية بلغ متوسط وزنها قرابة ٥٩ نقطة، ولكن على الرغم من ذلك سيعلو العراق قليلاً بلدان الاسواق الناشئة التي ستبلغ ٤٩,٥ نقطة ويقترب من المتوسط العالمي البالغ ٥٢,٤ نقطة .

× هل حققت جولة التراخيص تصنيفا ائتمانيا مضافاً غيرمعلن للعراق؟

بغض النظر عن هذه التي تصدرها مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية والتي تنعكس لامحال في كلفة اقتراض البلدان من السوق المالية الدولية ، وتحملها هوامش مخاطر عالية عند الاقتراض المباشر تضاف إلى اسعار الفائدة المرجعية التي تتعامل بها السوق المصرفية التقسيمات العالمية، فأن مثل هكذا ظروف دولية معقدة امست لا تشجع على الاستثمار والتنمية والتعاون الدولي الايجابي ، وهذا ما لمسه العراق حقاً في تعامله مع المجتمع الدولي طوال السنوات الست الماضية، وعليه فأن عقد الخدمة النفطي عبر جولات التراخيص التي شهدها العراق خلال المدة الماضية مع شركات دولية عالية المستوى في تكنولوجيا النفط وتنفيذ العمليات الاستخراجية ، سيوفر في الظرف الراهن متلازمة ثلاثية Triad Syndrome اساسية هي :

١ - توفير ائتمان (اقتراض) غير مباشر وبشروط تتناسب ومعايير سوق التمويل الدولية ستوفره الشركة المقاولة وتتحمل ادارته الذي اخذ ينعكس ضمناً في الفترة القصيرة على تعظيم التصنيف الائتماني للعراق الى مستوى عال على الرغم من ان بلادنا مازالت خارج التصنيف الائتماني الرسمي الدولي.

٢ - توفير تكنولوجيا متقدمة في مجال الصناعة النفطية الاستخراجية، وهي التكنولوجيا التي حرم منها العراق على مدى اكثر من جيل تكنولوجي في اقل تقدير .

٣ - تحقيق تدريب فني واداري للكادر العراقي والاطلاع على الادارة الحديثة للعمليات النفطية وعلى وفق معايير الادارة الدولية المعاصرة وهو مايعرف بالتدريب اثناء الخدمة In Service Training . وهذا ماسيتمتع به الشريك العراقي الملازم والمراقب لعمليات الانتاج من ميزة نقل للتكنولوجيا Transfer Technology والخبرات المختلفة .

على الرغم من ان مناخ الاستثمار الحالي في العراق، هو مناخ غير مشجع للاستثمار الدولي ولاسيما في المشاريع الستراتيجية الكبرى Mega Projects ، الا ان عقد الخدمة ومايوفره من اسناد تتولاه شركات اجنبية تنهض بالعمليات الانتاجية، سيطلق من دون شك اشارة موجبة عن تحسن مناخ الاستثمار الوطني، وسيفتح الباب لجذب تدفقات قوية للاستثمار الاجنبي المباشر في الحقول والقطاعات اللاحقة للاستخراج والانتاج النفطي ولاسيما صناعة التكرير والبتروكيمياويات وغيرها من قطاعات انتاجية صناعية وخدمية مختلفة، وعندها سيكون العراق مصدر جذب حقيقي للاستثمارات الاخرى وبيئة وطنية حاضنة للتدفقات الخارجية الداخلة تتوافر فيها ما يأتي :

- منافسة استثمارية دولية غير احتكارية لمجالات الاستثمار في العراق.
- تنوع في مجالات الاستثمار .
- اضعاف القيود الدولية المفروضة على العراق ضمن سياسة الامر الواقع .
- ان امام العراق فرصة للتقدم واستغلال الوقت ضمن مايسمى بالكلفة الفرصية Opportunity Cost لتعظيم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والارتقاء بحياة الافراد ومستوى المعيشة. ففي العام ١٩٨٠ قبل اندلاع الحرب مع ايران بلغ متوسط دخل الفرد السنوي قرابة ٣٧٠٠ دولار والتي تعادل في الوقت الحاضر زهاء ١٠٠٠٠ دولار ، في حين ازداد دخل الفرد السنوي من ٧٥٠ دولاراً في نهاية ٢٠٠٢ الى نحو ٣٣٠٠ دولار وهو تطور مهم في حياة الفرد العراقي ولكن هذا المتوسط لايساوي سوى ١٠٠٠ دولار بالقيمة الشرائية لعام ١٩٨٠ قبل الحرب المذكورة آنفاً .

ان مضاعفة دخل الفرد العراقي ليبلغ على الاقل ٧٠٠٠ دولار سنوياً ، فأن الحاجة تقتضي الى مضاعفة الانفاق الاستثماري من مستواه الحالي البالغ ٢٠ مليار دولار سنويا الى ٤٠ مليار دولار وعلى مدى ٨ الى ١٠ سنوات لكي يرتفع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من مستواه الحالي البالغ ٥٪ سنوياً الى ١٠٪ سنويا على وفق معطيات معامل رأس المال Capital Output Ratio ، اي نسبة الاستثمار الى الانتاج في الظرف العراقي الراهن والتي تعد مرتفعة بسبب تدهور البنية التحتية وتدني الانتاجية. وهذا لايمكن تحقيقه الا بموارد تمويلية ذاتية اضافية صافية Sustainable Self Finance لاتوفرها في الوقت الحاضر الا الصناعة النفطية الوطنية ، لكي تنطلق التنمية الحقيقية في بلادنا الى امام بعد ان تحولت ثروات البلاد الرأسمالية او التكوين الرأسمالي المادي الى ما يشبه الحطام واقرب ماتكون الى (انقاض وخرائب) لاتساعد على أي انطلاقة قوية للتنمية الاقتصادية .

وعليه ، فأن المسؤولية الوطنية تتطلب الاسراع برفع طاقة الانتاج من النفط الخام الى مايزيد على ٤ ملايين برميل يوميا خلال الاعوام ٢٠١٠ الى ٢٠١٢ وبواقعية عالية، وان اي تعطيل في تنفيذ عقود النفط الستراتيجية التي تتم بمساعدة شركات متخصصة اجنبية هو دمار لتقدم

العراق ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . فرخاء العراق هو مدعاة للوحدة الوطنية وان عدم ازدهاره هو الطريق للتشرذم والانعزال، وان اي تعطيل لفرص الاستثمار النفطي والدخول في دوائر ضياع الوقت والفرصة سيضيف للعراق عقداً آخر من عقود التنمية الضائعة وسيقود البلاد الى منحدر كارثة اقتصادية واجتماعية لا تحمد عقباها .

٤ -الاستنتاجات والتوصيات : تقييم تكاليف الاخفاق ورؤية المستقبل

على الرغم من ان العراق مازال يخضع لاحكام البند السابع من ميثاق الامم المتحدة وهو البند الذي يضع العراق للأسف الشديد في اطار المجموعة الدولية التي لاتوفر معايير السلام والامن والاستقرار الدولي وتبيح استخدام القوة ضد بلادنا. وازاء ذلك ، فقد اضحت قواعد القانون الدولي هي الاخرى لا توفر الضمانات الكافية عند قيام النزاع مع الشركات التي تعمل في العراق، اي في بلاد لا يعتد بضماناتها وتعاقداتها عند قيام اي نزاع قانوني مع الشركات التي تعمل في العراق ، سواء اكان لمصلحة العراق ام لمصلحة الشركة المقاولة.

ان بلادنا قد صُنفت رسمياً منذ العام ١٩٨٢ ضمن مجموعة البلدان عالية المخاطر High Risk Countries حيث احتل العراق درجة تقييم قدرها (٢٣,١) مقابل بلد مثل النرويج حالياً الذي يحتل اليوم درجة تقييم (١٠٠) وان تسلسل العراق بين المجموعات الدولية قد احتل التسلسل ١١١ وهي آخر التسلسلات في التصنيف الائتماني الدولي كبلد عالي المخاطر مقابل التسلسل (١) الذي تحتله النرويج اليوم على سبيل المثال .×

تؤكد الدراسات الاكاديمية ان كلفة الاخفاق السيادي او المخاطر السيادية المتمثلة بأخفاق الحكومة في تسديد التزاماتها امام دائنيها الخارجين وحسب مايؤشره التصنيف الائتماني للدول او الانتشار الائتماني ، فأنها ترتب تكاليف واعباء اضافية يتحملها الاقتصاد الكلي للبلاد وعموم النشاط الاقتصادي لتعبر عن ظاهرة الاخفاق الستراتيجي strategic default . فهنالك على سبيل المثال تكاليف السمعة reputation في السوق المالية وكذلك تكاليف الائتمان التجاري trade credit التي تتأثر بسلسلة الاخفاقات والمعبر عنها بالضغوط التي تتعرض اليها التجارة الخارجية وكلف تمويلها وقبول تكاليف مضافة عن طلب الائتمان التجاري بما في ذلك تعدد سلسلة الوسطاء التجاريين واللجوء الى الوسائل غير التقليدية في تمويل التجارة.

كما ان هنالك كلفاً أخرى هي كلفة الاقتصاد المحلي التي يتأثر بها النظام المالي الداخلي تحت ضغط الاخفاق السيادي وعجز الدولة عن الايفاء بألتزاماتها في خدمة ديونها الخارجية، فضلا عن الكلف السياسية التي ترتب استبدال مراكز حكومية تحت تأثير الاخفاق السيادي .

× MICHAEL MELVIN، ١٩٨٥، International Money and Finance، Ch.١١، APPENDIX : Country Risk Analysis، PP. ١٨٥-١٨٨.

HARPER & ROW، PUBLISHERS، New York

ان الصورة التي شهدتها بلادنا خلال الاخفاق السيادي الناجم عن الحصار الاقتصادي ولـلأسباب المعروفة منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى مطلع القرن الجديد كان انموذجاً تجسدت فيه تكاليف الاخفاق السيادية على الصعد كافة التي مازال بعض آثارها ممتدة حتى الفترة القريبة . وهي التكاليف التي تحملها العراق بسبب مخاطرة السيادية ما وضعت البلاد بما يسمى بـ (نقطة الاخفاق – Default point) وهي النقطة التي تجعل الديون عند اعلى نقطة عند استمرار تكاليفها التعاقدية والعجز عن سدادها مقارنة بحالة التفاوض واعادة هيكلة الدين واخضاع الدين الى اختبارات قدرة تحمل الدين DSA وهو الامر الذي ابعد شبح الاخفاق السيادي ومشكلات نقطة الاخفاق حسب ماجسدتها مفاوضات نادي باريس واتفاقية تسوية المديونية السيادية للعراق في العام ٢٠٠٤ مع مجموعة الدائنين المنضوين في نادي باريس .

ويلاحظ في هذا الشأن ان نظرية نقطة الاخفاق Default point theory هي واحدة من اخطر ماتواجههُ الديون السيادية في حالة اخفاقها والتي تؤكد عدم قدرة البلاد المدينة من تحقيق صافي مركز للثروة بسبب استمرار الدين ولاسيما عندما تكون المطلوبات مساوية للقيمة السوقية الكلية لموجوداتها وهو الامر الذي يبقي قيمة الثروة الصافية تساوي صفراً بشكل دائم zero equity .

وعلى صعيد النمو الاقتصادي فقد اظهرت الدراسات الاكاديمية التي قام بها الكثير من الباحثين خلال عقد من الزمن امثال (٢٠٠٦) Sturzenegger، F and Zettelmeyer. J وكذلك Borensztein، E and Panizza. U (٢٠٠٨) أن الاخفاق الستراتيجي الذي هو أس الاخفاق السيادي وتكاليف الاخفاق السيادية عبر دراساتهم التطبيقية التي اجريت على قرابة ٨٣ بلداً في العالم خلال المدة ١٩٧٢-٢٠٠٠ ، ان كلفة الاخفاق السيادي او الستراتيجي ترتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، وان التكاليف الستراتيجية لنقطة الاخفاق لها تأثير سلبي negative effect على النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح بين ٠,٥٪ الى ٢٪ وبمتوسط انخفاض لم يقل عن ١,٢٪ . ×

× Sturzenegger، Federico، and Jeromin Zettelmeyer، ٢٠٠٦، Debt Default and Lessons from a Decade of Crises (Cambridge، Massachusetts: MIT Press) .

وكذلك :

Eduardo Borensztein and Ugo Panizza، ٢٠٠٨، The Costs of Sovereign Default. IMF Working Paper ٢٣٨/٠٨/WP International Monetary Fund

وازاء تبدل الوضع الاقتصادي للعراق كقوة اقتصادية واعدة ، فأن بلادنا غدت اليوم بأمس الحاجة الى وضع تصنيف رسمي للجدارة الائتمانية لها Credit Rating من مؤسسات تصنيف ائتمانية دولية معتمدة رسمياً لاسيما بعد تبلور مؤسسات احصائية وطنية تتمتع بقدر مناسب من الشفافية على مستوى اجهزة الاحصاء لدى السلطة النقدية اوالسلطات المالية والتخطيطية الاخرى .

وقدر تعلق الامر بتطور الشفافية من حيث البيانات التي تنتجها مؤسسة الاحصاء المرتبطة بالسياسة النقدية ، فأن هناك تلازماً قوياً بين استقلالية البنك المركزي من جهة وحوكمة نشاطاته من جهة اخرى والتي تعتمد الافصاح ركناً اساسياً في تلك الحوكمة وتقوم على مسألتين:

الاولى خضوع حساباته ،التي هي مصدر بياناته الى التدقيق الخارجي وفق المعايير المحاسبية الدولية وهو الامر الذي تحقق منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الوقت الحاضر، والاخرى انتظام تدفق المعلومات وفق معيار النشر العام وتشكيل المصفوفة الاحصائية الوطنية التي يرفدها الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالبيانات الوطنية التي تخص القطاع الحقيقي والمالي بشكل عام بعد ان آزرت مؤسسة الاحصاء في البنك المركزي العراقي تطور هذه المصفوفة وبناء مقوماتها بشكل متسق يجعل من الجدارة الائتمانية للعراق عند مستوى التحقق الرسمي المتوافق مع القدر الحالي الكامن لبلوغ مستوى يوضح تقدم العراق ونشاط مؤسساته المعلوماتية والمقدرة على بناء دولة المؤسسات بالتزامن مع تدفق المعلومات والبيانات من حيث الانتظام والدقة على وفق المعايير التي تعتمدها المؤسسات الدولية او متعددة الاطراف، فالعراق هو عضو فاعل فيها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الانكتاد واجهزة الاحصاء الرسمية للامم المتحدة .

لذا نوصي باهمية تبني التصنيف الرسمي لجدارة العراق الائتمانية ويكون البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات COSIT النقطة المرجعية في المساعدة على بناء التصنيف الائتماني لبلادنا بما يتناسب والمرحلة الجديدة القادمة التي يتطلع اليها العراق كقوة اقتصادية اقليمية ودولية مزدهرة مندمجة في النظامين المالي والاقتصادي العالمي.

× احد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

على الرغم من ان مناخ الاستثمار الحالي في العراق، هو مناخ غير مشجع للاستثمار الدولي ولاسيما في المشاريع الستراتيجية الكبرى Mega Projects ، الا ان عقد الخدمة ومايوفره من اسناد تتولاه شركات اجنبية تنهض بالعمليات الانتاجية، سيطلق من دون شك اشارة موجبة عن تحسن مناخ الاستثمار الوطني.

تأثير الفساد على التنمية

حسين علي الحمداني

ان الأسباب الرئيسة لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات إلا انه يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد بين شعب وآخر تبعا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة كما تختلف النظرة إلى هذه الظاهرة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها وذلك ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد.

والفساد قديم قدم المجتمعات البشرية وان مكافحته تستدعي تحديدا لهذا المفهوم كما تستدعي بيانا لأسباب انتشاره في المجتمع، وتوضيح ابرز صوره وأشكاله، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، وبلورة رأي عام مضاد له وبناء إرادة سياسية لمواجهته، وتبني ستراتيجيات لذلك تتناسب وطبيعة كل مجتمع ، لذا وجب علينا تحديد مفهوم الفساد فهنالك من يقول بأنه خروج عن القانون والنظام أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، بينما يعرفه آخرون بأنه قيام الموظف العام وبطرق غير سوية بارتكاب ما يعد إهدارا لواجبات وظيفته، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية. ومع هذا هناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته "منظمة الشفافية الدولية" بأنه (كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته)تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، وبالرغم من التشابه أحيانا والتداخل فيما بينها إلا انه يمكن إجمالها بالرشوة والمحسوبية والمحاباة ونهب المال العام والابتزاز والأخيرة – أي الابتزاز – ظاهرة تبدو شائعة في العراق في السنوات الأخيرة وعمليات الابتزاز هذه تصل في أحيان كثيرة إلى ابتزاز الفقراء أنفسهم!! خاصة وإن هنالك تقارير كثيرة تؤكد إن هنالك آلاف المتجاوزين على رواتب الرعاية الاجتماعية وشبكة الحماية المخصصة اصلا للفقراء يضاف إلى ذلك الأرقام المخيفة عن اعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر في العراق. ومن المعروف تعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوكا إنسانيا سلبيا تحركه المصلحة الذاتية، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة التي تشكل في مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد، إلا انه ينبغي الملاحظة بان هذه الأسباب وان كانت متواجدة بشكل أو بآخر في كل المجتمعات إلا أنها تتدرج وتختلف في الأهمية بين مجتمع وآخر فقد يكون لأحد الأسباب الأهمية الأولى في انتشار الفساد بينما يكون في مجتمع آخر سبب ثانوي، وبشكل عام يمكن إجمال هذه الأسباب كما يلي:

١.انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

٢.عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعدان سبباً مشجعاً على الفساد.

٣. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

٤.تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كتلك التي يمر بها الشعب العراقي (الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة) ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

٥.ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد ولعلنا في العراق عانينا من هذا السبب كثيرا خاصة وان الكثير من المسؤولين في الوزارات العراقية يحملون أكثر من جنسية يحتمون بها إضافة إلى الحصانة المتوفرة لهم.

٦.ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

وبالتأكيد هنالك أسباب أخرى وكلها تقود إلى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة،وأيضاً الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي وهذا بحد ذاته عانى منه العراق في تعامله مع الصندوق الدولي لإعادة الاعمار بعد أن أصبح العراق ثالث دولة في مؤخرة سلم النزاهة والشفافية في العالم.

ويؤدي استفحال الفساد إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة. ربما استعرضنا بعض مخاطر الفساد وعلينا الآن أن نبحث عن آليات مكافحته التي أجدها تنحصر في المحاسبة، المساءلة،الشفافية، والنزاهة مع توفر الإرادة من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بان لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد مع السلطة السياسية.

الاقتصادي | العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تموز 2010

الخصخصة وقرار مجلس الحكم رقم (٩٠) لسنة ٢٠٠٣

هاشم ذنون الاطرقجي

بعد التغيير في ٢٠٠٣/٤/٩ أعتقد الكثيرون من العراقيين وخاصة أصحاب المظالم بأن الآمال ستتحقق متناسين كلام رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم (أن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون) صدق الله العظيم (الملوك هم الجند).

ما حدث من استباحة وقتل ونهب وتدمير لحضارة العراق والبنى التحتية والغاء معالم الدولة العراقية كانت له تداعيات كثيرة وخاصة الاقتصاد العراقي اهم الأهداف الرئيسة للتغيير والبدء بالاستحواذ على القطاع الصناعي (العالم والمختلط والتعاوني والخاص) وسأبدأ بالقطاع العام للملوك للدولة العراقية المكون من (١٩٢) مشروعاً صناعياً يضم أكثر من (٢٤٠) شركة ومؤسسة صناعية وأخذت الذئاب الكاسرة تتهيأ لافتراس اقتصاد العراق تحت شعار (الخصخصة) لأن الطريق السهل واليسير للإثراء الفاحش لملوك المافيا والإرهاب المنظم لنهب خيرات الشعوب كما حدث في (الاتحاد السوفييتي السابق وبولونيا ورومانيا وبقية دول المعسكر الاشتراكي السابق وكان آخرها جمهورية ألمانيا الشرقية بعد ان توحدت الألمانيتان).

وكذلك ما حدث في جمهورية مصر العربية من نهب للقطاع العام وسأضرب بعض الأمثلة العاجلة والمهمة وسأقوم بكتابة تفصيلية عن التجربة الألمانية لاحقا.

١ـ لقد باعت حكومة بالنس الروسية شركة سيارات (لادا) بمبلغ (٤٥) مليون دولار والذين اشتروا الشركة باعوا ادوات احتياطية مخزونة في الشركة بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار وبقيت الموجودات الأخرى من مكائن وأدوات وأرض وبناء وملحقاتها ملكاً مباحاً.

٢. باعت حكومة بلنس موجودات ميناء سواستيبول بمبلغ (١٥) مليون دولار بيعت من الموجودات باخرتان بـ (٢٠) مليون دولار والباقي مباح لتجار الحروب.

٣. أن ستة من المافيا الصهيونية تربعوا على عروش الشركات النفطية واستحوذوا على المليارات من الدولارات من الارباح واستطاعت حكومة (بوتن) استرجاع الشركات النفطية ووضع اثنين من هؤلاء المجرمين في السجون وهروب أربعة منهم الى خارج البلاد.

٤. أما ما حدث في الدول الاشتراكية الاخرى من نهب واستحواذ باسم الخصخصة فيحتاج الى مجلدات.

٥. في جمهورية مصر العربية جرى ما هو أسوأ مما حدث في الدول الاشتراكية بحجة الخصخصة والتخلص من الشركات الخاسرة والعمالة الفائضة وبيع المشاريع الصناعة بأبخس الأثمان وتدارك الخيرون من المثقفين وأساتذة الجامعة والمتنورون في القطاع الخاص ونقابات العمال بإيقاف هذا المشروع الخاسر ومعالجة الأمور بشكل آخر حيث قامة الحكومة المصرية بشراء قسم من المشاريع التي باعتها باسم (الخصخصة).

٦. سبق وان باعت الحكومة البريطانية السكك الحديد بتقليعة (الخصخصة) بسعر (٩٠٠) باون للسهم الواحد وبعد اكثر من عامين قامت الحكومة بشراء السهم الواحد لـ (٢) باونين واسترجعت السكك الحديد الى الدولة.

٧. قامت الحكومة الالمانية بعد توحيد الالمانيتين بالاسراع بتطبيق (الخصخصة) بأهداف سياسية وضغوط أوروبية وأمريكية ودفعت ثمن ذلك خسارة تزيد على (١٨٠) مليار يورو تحملتها الخزينة الالمانية ودافعو الضرائب والاقتصاد الالماني ولا زالت المعاناة مستمرة حتى الآن (سأقوم بكتابة بحث كامل عن التجربة الالمانية في الخصخصة) هذه مقدمة لما عانته دول العالم الثالث والدول الأخرى من فرض نظام (الخصخصة) بحجة الاقتصاد الحر والنظام الرأسمالي والانفتاح الذي تتبناه الدول الرأسمالية والذي أثبت فشل الكثير من سماته واسسه بالأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم الرأسمالي منذ عام ٢٠٠٨ وستبقى تبعاته أكثر من خمسة عشر عاماً قادمة وما أصاب الدول النامية من اضرار وخاصة دول الخليج العربي سيؤثر على مستقبل هذه الدول لفترة طويلة.

نعود الى موضوع الخصخصة في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وكنت آنذاك عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات العراقي بانتخابات ٢٠٠٢/١٢/٣٠، ورئيس اتحاد مصنعي البلاستك العرب فرع العراق الذي تأسس عام ٢٠٠١ في بغداد. في بداية الشهر السابع من عام ٢٠٠٣ التقيت بالمرحوم الدكتور فائز المدير العام لشركة الزيوت النباتية وجرى نقاش وتبادل الآراء بشأن مشاريع القطاع العام الصناعي والقطاع الخاص وما يتناقل في الدوائر الحكومية وبين المواطنين عن العالم الحر والرأسمالية وضرورة تطبيق نظام (الخصخصة) وكان للخيرين نشاط مهم بإيقاف هذا المد الرأسمالي المدمر للاقتصاد العراقي وخاصة القطاع العام الصناعي ببيع المشاريع الصناعية الناجحة باجمعها وتشريد الايدي العاملة وزيادة البطالة والحاق ضرر فادح بالاقتصاد العراقي الذي بدأه النظام الشمولي الدكتاتوري السابق.

جرى الاتصال بمجلس الحكم آنذاك وكان مسؤول العلاقات الاقتصادية بالمجلس سمير الصميدعي وبعد عرض وجهات النظر طلب تقارير من مدراء ورؤساء المؤسسات الصناعية لدراستها وتقرر عقد اجتماع يحضره بعض رؤساء المؤسسات وممثل عن القطاع الخاص من اتحاد الصناعات العراقي على ان يعقد الاجتماع عصرا في احدى قاعات مجلس النواب الحالي يوم السبت المصادف ٢٠٠٣/٨/٢ وفي يوم الخميس قبل الاجتماع امتدت يد الغدر واغتالت الدكتور فائز يوم ٢٠٠٣/٧/٣٠ المدير العام لشركة الزيوت النباتية (رحمه الله).

وفي اليوم المحدد عقد الاجتماع برئاسة سمير الصميدعي عضو مجلس الحكم وحضره محمد العاني ورئيس المؤسسة العامة للسمنت والدكتور رئيس الشركة العامة للكيمياويات في السدة ومعاون مدير شركة الزيوت النباتية الذي لم يكن اسمه مسجلاً في الاستعلامات ومدير احدى الشركات الاخرى والمحامي هاشم ذنون الاطرقجي عضو إدارة اتحاد الصناعات العراقي ورئيس اتحاد البلاستك والدكتور عبد الموجود الصميدعي كما حضر اثنان من المستشارين الامريكان في وزارة الصناعة احدهما هو الدكتور كرابيت عراقي الاصل والآخر امريكي عربي الاصل وبعد عرض ملخص للتقارير المقدمة من رؤساء الشركات الحكومية جرى نقاش مطول اشترك فيه الجانب العراقي مع ممثل مجلس الحكم وكان المستشاران الامريكان يحسنان اللغة العربية ويكتبان ما يدور من نقاش ودفاع عن القطاع العام باعتبار ان جميع هذه المشاريع مهمة وناجحة وان المشاريع التي اسسها النظام الدكتاتوري السابق (مشاريع التصنيع العسكري) يمكن تحويلها الى الانتاج الاقتصادي السلمي ومما عرضه رئيس مؤسسة السمنت عرضين إحداهما شركة تركية والاخرى يابانية بتشغيل جميع معامل السمنت في العراق بتزويدها بمولدات للطاقة الكهربائية وبالايجار لهذه المولدات لمدة سنة كاملة وتدفع المبالغ سمنتاً عراقياً من الانتاج وكان طلب المؤسسات هو رفع اليد عن اموال هذه المؤسسات المودعة في البنوك العراقية والتي وضع اليد عليها الحاكم المدني الامريكي (بريمر) وعلى هذا انتهى الاجتماع بتقديم تقرير مفصل لمجلس الحكم الذي اصدر القرار رقم (٩٠) لسنة ٢٠٠٣ (قرر مجلس الحكم بجلسته المؤرخة في ٢٠٠٣/١١/٤ ما يلي: (وقف أي خطط او نشاطات لخصخصة المؤسسات والمشاريع المملوكة من قبل الدولة وذلك لاجراء دراسة مناسبة لاوضاع هذه المؤسسات والمشاريع وتقييم العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على خصخصتها) توقيع جلال طالباني رئيس مجلس الحكم وكان لهذا القرار التاريخي الوطني الاثر المهم بوقف تبديد الاموال والمشاريع التي يملكها الشعب العراقي وحتى الآن برغم وجود محاولات كثيرة للالتفاف على هذا القرار التاريخي من قبل الحكومات المتعاقبة وبعض الوزارات والمنظمات الدولية ومنها وزارة الصناعة بابتداع اساليب جديدة للتعامل مع هذه المشاريع عن طريق الايجار او المشاركة مع المستثمرين العراقيين والاجانب بدلا من تشغيلها بالاموال العراقية المكدسة في البنك المركزي والاموال المكدسة في مصرفي الرافدين والرشيد، لأن هذه المشاريع لديها كفاءات علمية مدربة وكادر وسطي جيد ومكائن متطورة وتحويل المنتسبين لهذه المؤسسات والشركات من افواه اكلة لا تسد الرمق ولا توفر العيش المطلوب لهم بدفع رواتب مقطوعة ٢٠٠ و٣٠٠ الف دينار والتي تزيد شهريا عن (٣٠) مليار دينار عراقي من دون مقابل من عمل وانتاج هذا العدد الهائل من الكفاءات الوطنية المدربة وتحويلها الى سواعد منتجة.

وعلى مدى الاربع سنوات الاخيرة خصص من الميزانية العامة الاستثمارية ١٥٪ من المبالغ العامة للميزانية و ٨٥٪ للرواتب والخدمات التشغيلية وكانت حصة وزارة الصناعة في احدى هذه السنوات الأربع لا تزيد على (٢٥٠) مليون دولار لا تسد الرمق وتقوم الوزارة بالاقتراض من البنوك لدفع رواتب منتسبي هذه الشركات وأما المؤسسات المتوقفة بسبب التمويل المادي والطاقة الكهربائية والبنى التحتية والظروف الأمنية ولا زال الاقتصاد العراقي يعاني من الاهمال المتعمد وخاصة الصناعة التي تنتج القيمة الزائدة (الأرباح) لتدوير عجلة الاقتصاد وتشغيل العمالة وتوفير النقود والقضاء على التضخم وعدم الاعتماد على الوارد الريعي للنفط الذي هو حق الاجيال القادمة التي ستحاسب المقصرين الذين استباحوا خيرات العراق باهدار المال العام من دون وجه حق ومن دون وازع من ضمير، ولا بد ان يقول الشعب العراقي يوما كلمته الفصل بالضرب على ايدي اصحاب القرار الذين أهدروا حقوقه وآماله العريضة وهذا القسم الأول سأواصل الكتابة بعده ان شاء الله.

إصلاح وخصخصة الشركات العامة

د . عبد الحسين العنبكي
× فريق العمل برئاسة الدكتور عبد الحسين العنبكي / مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية

تم مفاتحة الوزارات التي لديها شركات عامة باستثناء وزارتي النفط والكهرباء ، وطلبنا تقديم بيانات دقيقة وفقا لنموذج معلومات معد من قبل الفريق .

× تضمنت البيانات المطلوبة الموضحة في النموذج الآتي :

- اعداد العاملين وتصنيفاتهم
- قيمة راس المال الثابت والمتداول بالقيمة الدفترية والحالية
- قيمة الانتاج والمبيعات والطاقات الانتاجية التصميمية والمتاحة والمستغلة
- تكاليف الانتاج الاجمالية ومكوناتها
- معلومات اخرى تخص نسب التأهيل والخصخصة وغيرها.

× أهم تحديات الإصلاح (التشغيل وفق معايير تجارية)

- عدم توفر الكهرباء يؤدي الى توقف جزء كبير من الطاقات الإنتاجية المتاحة ويجعل كلف الإنتاج مرتفعة والمنتجات غير منافسة في السوق .
- هيمنة الوزارات على قرارات مجالس الإدارة .
- عقلية العاملين ليست تنافسية ...نحتاج الى ثقافة السوق .
- غياب المعيار الذي يحدد وجود ميزة نسبية للمنتج من عدمه .

× أهم تحديات التحول (الخصخصة)

- العمالة الفائضة ترعب المستثمر.
- عدم وجود قرار جاد في الوزارات للتخلص من الشركات العامة .
- المدراء العامون للشركات والكثير من العاملين مرعوبين من الخصخصة ويقاوموها بقوة .
- نواقص في التشريعات.

× خارطة طريق لإصلاح الشركات العامة

إجراءات تنفيذية

١- تغيير تركيبة مجلس الادارة بما يسهم بفعالية في ادارة الشركات مع تغيير المرجعية له ، بجعلها تعمل وفق معايير تجارية .... (يحتاج قرار)

٢- مسح ميداني للشركات العامة بموجب جداول نمطية معدة لهذا الغرض وتم اعدادها فعلاً وارسالها الى الوزارات ...(قيد التنفيذ ٣ وزارات أرسلت البيانات هي التجارة والنقل والصناعة) .

٣- وضع سقوف زمنية للتحول.

٤- إيجاد دائرة في الوزارات التي لديها شركات عامة تسمى (دائرة الموظفين الاحتياط) ينقل إليها الموظفون الفائضون في الشركات العامة ويستمرون في الحصول على مرتباتهم كاملة من الموازنة العامة للدولة ويخضعون لضوابط الترقية والعلاوة والتواجد لاستلام الراتب فقط او حسب تعليمات الدائرة ، كما يجب طمأنتهم إلى الاستمرار والتقاعد وفق السن القانوني وخلق حوافز للتقاعد المبكر كإعطاء مرتبات لثلاث سنوات قادمة.

٥- من يحدد العمال الفائضين ، وكم هم ، والفوائد المتوقعة؟

- مجلس إدارة الشركة العامة قبل تحويلها الى خاصة (للتخلص من الترهل وتعمل بكفاءة)
- المستثمر المحلي او الأجنبي بعد تحويلها الى شركة خاصة او مساهمة.
- يجب ان لا تتجاوز نسبة العمالة المستغنى عنها (٥٠ ٪) للفرص الاستثمارية التي تطرح حاليا ، ويعاد النظر مستقبلا في ضوء طبيعة الشركات المعروضة للاستثمار .
- سوف تتحقق الفائدة للحكومة وللقطاع الخاص ، ما كانت تدفعه الدولة (نفقات) = (رواتب الفائضين + ما يحصلون عليه من خلال الفساد) وبعد هذا الإجراء ستدفع (الرواتب فقط).
- الكثير من الفائضين يملكون خبرات سوف تكون في خدمة القطاع الخاص لأنهم سوف يكونون متفرغين بشكل شبه كامل للعمل في القطاع الخاص .

٦- المرجعية الإدارية المقترحة هي:

إجراءات تشريعية

١. كتابة مسودة قانون لأدارة الشركات العامة وخصخصتها ويتضمن مقترح قانون الهيئة لأدارة الشركات العامة وخصخصتها.

٢. التحول من خلال المادة(٣٥) قانون ٢٢ لسنة ، ١٩٩٧، (الفصل التاسع). يجوز تحول الشركة العامة الى شركة مساهمة بموافقة مجلس الوزراء .

٣. المادة (٣٨) من قانون ٢٢ يصبح كالآتي:

أ. يحق للمجلس الأعلى للإصلاح الاقتصادي ان يحدد نسبة مساهمة القطاع الخاص في الشركات العامة المتحولة الى شركات مساهمة.

ب. يمكن للقطاع الحكومي بيع أسهمه في سوق الأوراق المالية تدريجياً بما يؤمن التحول نحو القطاع الخاص بشكل كامل من دون التفريط بالمال العام.

٤. زيادة رؤوس أموال الشركات وعمليات الاكتتاب يقترح من قبل مجالس الإدارة للشركات ثم يعتمد من قبل (هيئات إدارة الشركات العامة) في الوزارات ويصادق عليه من المجلس الأعلى للإصلاح الاقتصادي.

٥. استثناء شركات وزارة النفط والشركات الاستخراجية وشركات وزارة الكهرباء حاليا من هذا القانون.

٦. النظام الداخلي للشركات يعد من الهيئات الإدارية في الوزارات ويصادق عليه من مجلس الوزراء.

الإيرادات والنفقات والفائض او العجز لشركات التمويل الذاتي للسنتين ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ (مليون دينار) كانت الشركات العامة للقطاعات كافة تخسر (٤,١٨) ترليون دينار ،اي بحدود٤ $ بليونات في ٢٠٠٧ بينما صارت هذه الشركات تربح ٢,٢٧ ترليون دينار ، أي بحدود ٢$ بليونين في ٢٠٠٨

• هذا الأمر ليس له أساس من الصحة بعد ان علمنا ان البيانات أعلاه هي بيانات تخطيطية وليست فعلية والحسابات الختامية للشركات لا تعرض واذا عرضت تكون طريقة الحساب مضللة وخاصة في فقرة الرواتب والاجور.

• ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ كانت الرواتب تسدد من وزارة المالية (منحة) للشركات وكأنما هي هبة من السماء ولا تحسب ضمن الكلف وفق معايير تجارية .

• يحسب جزء من الرواتب المدفوعة للعاملين (التمويل الذاتي) في أحيان أخرى على انه إيراد يغطي جزءاً من التكاليف ، وإذا كانت الرواتب تحسب ضمن الدخل القومي على مستوى الاقتصاد الكلي فهي تكاليف على المستوى الجزئي (الشركة)، وهذا الخلل يجعل بعض الشركات تبدو رابحة.

× إصلاح وخصخصة الشركات العامة لوزارة التجارة -نموذجاً-

أولاً: قبل اكثر من اربع سنوات استحدثت وزارة التجارة مديرية لتطوير القطاع الخاص، كانت سبباً في تضخم القطاع الحكومي والهيكل المؤسسي للوزارة من دون تقديم شيء يعتد به في مجال تطوير قدرات القطاع الخاص وفسح المجال له لقيادة القطاع التجاري.

ثانياً: هنالك ثلاث شركات عامة تتولى ادارة نظام البطاقة التموينية، وهي ادارة ضعيفة وبيروقراطية وينتابها الفساد الاداري والمالي، وهي (الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتجارة الحبوب والشركة العامة لتصنيع الحبوب).

ثالثاً: لا يمكن خصخصة الشركات الثلاث الا بالتخلص من البطاقة التموينية او اجراء تغيير في ادارتها وتقييد مسؤولية وزارة التجارة في ذلك من خلال الآتي:

السيناريو الاول: اصدار كوبونات البطاقة التموينية على غرار (الفيزا كارت)وتكون مقبولة في الاسواق مقابل مفردات عينية محددة من حيث الكم والنوع ويحق لحاملها (تنقيدها) في المصارف متى يشاء، وتقوم وزارة المالية بفتح حسابات في المصارف تخص كوبونات التموينية وسوف ينجم عن ذلك الآتي:

-القطاع الخاص التجاري سوف يسعى لتطوير قدراته الاستيرادية والخزينة والتوزيعية من اجل اشباع الطلب الكبير على مفردات البطاقة التموينية.

-المصارف سوف تطور آليات عملها من اجل التعامل مع (اشباه النقود، الكوبونات).

-التخلص من سوء الادارة والفساد وحالات التأخير والنقص في مفردات البطاقة التموينية.

-هذا السيناريو يحتاج الى نظام مصرفي كفوء وعادات مصرفية لدى الجمهور وهذا قد لا يتحقق في الأمد القريب.

السيناريو الثاني: التعاقد مع شركات خاصة لأستيراد وايصال مفردات البطاقة التموينية بالكم والنوع المحدد لمدة سنة بمعدل محافظة واحدة لكل شركة واختصار دور وزارة التجارة على الرقابة والاشراف.

وبذلك يمكن خصخصة الشركات الثلاث بالكامل او ابقاء حصة للحكومة، وتقوم وزارة التجارة ببيع او ايجار المخازن والمرائب ووسائل النقل وغيرها.

رابعاً: الشركة العامة للأسواق المركزية يعمل فيها (٦٠٢٠) موظفاً ويمكن عرض الأسواق المركزية للبيع لتكون (مولات) ، فهنالك (٢١) سوقاً مركزياً منها (٩) صالحة و(٦) مدمرة جزئيا و(٦) مدمرة كليا . وهنالك أيضا (٣٧) موقعاً ومسقفاً ومخزناً يمكن عرضها للبيع او الإيجار .وتحويل العاملين الذين يتخلى عنهم المستثمر الى دائرة الموظفين الاحتياط المقترحة .

خامساً: الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية والشركة العامة لتجارة السيارات وهي تعد رابحة، كونها معفية من الضرائب الكمركية ، ومؤسسات الدولة ملزمة بالشراء منها حصرا ، والسيارات المستوردة تعطى رقماً مجانياً للسيارة وهو يكلف ألان بحدود ($٣٠٠٠) للمستوردة من القطاع الخاص ،الأمر الذي اوجد أفضلية احتكارية لإشباع الطلب الحكومي وتحمل جزء من رواتب العاملين وغيرها من أدوات الدعم.

يجب السعي لجعلها شركات مساهمة وتتراجع حصة الحكومة فيها من خلال:

- إصلاح هيكل مجالس إدارتها لكي تعمل وفق معايير تجارية .
- زيادة رؤوس أموالها من خلال الاكتتاب العام ، فتتراجع حصة الحكومة لصالح القطاع الخاص .
- الإعلان عن بيع نسبة من حصة الحكومة في البورصة لاحقاً.
- لابد من التخلي عن كل أنواع الدعم والمفاضلة واعتماد معايير التنافس التام .

×جهود الاصلاح والخصخصة للشركات العامة في وزارة الصناعة

الواقع :

- لدى وزارة الصناعة ٦٧ شركة عامة تمثل بحدود ٤٠٪ من إجمالي الشركات العامة في الدولة يعمل فيها بحدود (١٨٠) ألف منتسب وتحوي (٢٥١) معملاً منها (١٧٦) معملاً عاملاً أي مانسبته (٧٠٪) اما المتوقفة وهي قيد التاهيل حاليا (١٧) معملا، والمعامل المتوقفة وهي ذات جدوى اقتصادية فهي (٢٣) معملاً، والصالحة الا انها متوقفة لعدم جدواها اقتصاديا (١٠) معامل ، والمتوقفة ولا جدوى من اعادة تشغيلها فهي (٢٥) معملاً.
- أكثر الوزارات جدية لأجراء التأهيل أو الخصخصة ، الا ان جهودها تعاق بنفس التحديات (الكهرباء ،الوقود ، العمالة الفائضة) وكانت الجهود ناجحة في معامل الاسمنت ، ويمكن ان تنجح الآن في معامل الاسمدة لوجود طلب في السوق وميزة نسبية في الانتاج والتنافس.

التحديات:

- تم زيادة التخصيصات في عام ٢٠٠٩ بشكل كبير الا ان تحديات الاصلاح والتشغيل أتسعت ومنها:

١. تخفيض حصة الشركات من الكهرباء من (٧٥٠) ميغا عام ٢٠٠٨ الى (١٥٠) ميغا حالياً، اي تخفيض بنسبة (٨٤,٦٪) لينعكس بالتبعية في تخفيض الطاقات الانتاجية المستغلة بنفس النسبة تقريباً. وهذا يعني زيادة حصة الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة وبالتبعية زيادة الكلفة الكلية للوحدة المنتجة وانخفاض قدرتها التنافسية في السوق.

٢. قرار زيادة رواتب موظفي الدولة صار يبتلع (١,١٥) ترليون دينار عراقي من النفقات الكلية للشركات العامة البالغة (١,٨) ترليون دينار عام ٢٠٠٩ اي بحدود (٦٤٪) بينما كانت هذه النسبة أقل من (٥٠٪)، مما ينعكس في تراجع حصة مستلزمات الانتاج (المواد الأولية + الوسيطة) وكذلك حصة الاموال الباقية للاستثمار وتكوين رأس المال.

٣. تم اضافة (٩) شركات اخرى من شركات التصنيع العسكري المنحلة الى وزارة الصناعة والمعادن ويتراوح عدد العاملين فيها (١١٠٠٠) منتسب واغلبية الشركات ابنيتها مهدمة مما اثقل الشركات العامة بعمالة فائضة اضافية.

استنتاج.. تساؤل ..توصية:

- ان حساب الارباح والخسائر لا يعطي صورة حقيقة امام عوائق عمل الجانب الفني (مدخلات الانتاج) ، لانه قد لا يبدو مؤشراً حقيقياً، خاصة وان كلفة الوحدة المنتجة تحسب على اساس عدد العاملين المطلوب في انتاجها (وهو مفترض) وليس على اساس العدد المضخم (الفائض) من العاملين (الموجودة في الواقع)

س/ مع افتراض كهرباء مستمرة (٢٤) ساعة والتخلص من العمالة الفائضة ، هل ستكون الشركات مجدية ومربحة؟

ج/ هذا يحتاج الى دراسة السوق ومعرفة القدرة التنافسية لمنتجات الشركات... وهذا يحتاج الى جهد كبير وخبرة.

س/ حتى بافتراض ان دراسة السوق بزوال العقبات المعيقة للانتاج اثبت ان الشركات مربحة وان منتجاتها الصناعية منافسة وكفوءة ، هل ستبقى هذه الشركات عامة؟

ج/كلا، لأن الدول متجهة لان تصبح حارسة ومنظمة وليست منتجة ولكن الامر سيبدو اكثر جاذبية للمستثمرين واكثر يسراً أمام متخذ القرار في جعلها شركات مساهمة.

س/ هل نزيل العقبات ونجري الإصلاح ثم نبدأ بالخصخصة ام على العكس نبدأ الخصخصة ثم نزيل العقبات ونوفر البنى التحتية ونتخلص من العمالة الفائضة؟

ج/نسير بخطين متوازيين، نعرض الشركات كافة للاستثمار، والاكتتاب وبيع حصة الدولة سواء من خلال مستثمر ستراتيجي او من خلال البورصة، والشركات التي لا يقدم إليها المستثمر الآن تنتظر لحين تحسن وضعها بأجراء الاصلاحات لتكون جاذبة للمستثمرين.

×خصخصة شركات وزارة الموارد المائية

وضعها الحالي:

- شركات مقاولات مربحة تعمل (٢) منها في مجال استصلاح الأراضي وواحدة في مجال السدود ، وقد كانت (٥) شركات واليوم الباقية ٣ شركات فقط، اي تم الغاء شركتين هما شركة دجلة والشركة العامة للمقاولات الكهربائية والميكانيكية بموجب القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨ بدءاً من ٢٠٠٨/١١/٢٤ ، تصفية الشركتين، توزيع الموجودات الثابتة والمتداولة والعاملين .
- المفصولون السياسيون لم يعودوا للشركات ،وإنما الى المديريات ومقر الوزارة وهذا قلل من العمالة الفائضة وزاد من فرصة الربح .

الخصخصة:

- يمكن جعلها مساهمة من خلال الاكتتاب بقصد زيادة رأس المال بنسبة تسمح بدخول القطاع الخاص وتداول أسهمها في البورصة ، ليكون ذلك على حساب حصة الحكومة .
- تحتاج الى إصلاح مجالس الإدارة وعزلها عن هيمنة الوزارة ، والعمل بمعايير الكلفة /الربح سيؤدي الى ارتفاع الأرباح ، عندها تكون جاذبة للمستثمرين ويمكن إعلان الحكومة عن بيع جزء من حصتها المتبقية من خلال تحويلها الى أسهم وعرضها للبيع في البورصة.

الاقتصادي | العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تموز 2010

شركة المعدات الهندسية الثقيلة تعزز معاملها بخطوط ومكائن انتاجية حديثة ومتطورة لدعم وزارة النفط

بغداد / هدى فرحان

تعد الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة احدى الشركات التابعة الى وزارة الصناعة والمعادن متخصصة بالدرجة الاساس في تصنيع المعدات التي تدخل في الصناعات النفطية كتصنيع الخزانات الستراتيجية للنفط الخام ومشتقاته وتصنيع اوعية الضغط العالي واوعية الغاز السائل وتصنيع المراجل البخارية وبانواعها المختلفة وتصنيع المبادلات الحرارية وبمختلف انواعها واحجامها وتصنيع معدات عزل الغاز والماء والاملاح عن النفط الخام وتصنيع ابراج التكرير والمعدات الدوارة اضافة الى إمكاناتها المتميزة في تصنيع الزوارق البحرية المصممة للعمل في البحر المفتوح وفي مختلف الظروف الجوية وتتوفر فيها عوامل الاتزان والمتانة والبناء الجيد وكذلك تصنيع محطات وفلاتر تصفية المياه وتصنيع معدات وبوابات السدود وتصنيع الهياكل والابراج الهيكلية فضلا عن نشاطها المتميز في تأهيل وتصنيع الجسور .

للشركة نشاط في اعمال النصب والتشغيل الموقعي حيث تقوم بنصب المعدات وتشغيلها وكذلك اصلاح المعدات المتضررة في مواقعها كما تتوفر لديها القدرة على انجاز مشاريع صناعية متكاملة بالتعاون مع شركات هندسية مكملة لانشطة الشركة.

للشركة نشاط هندسي متمكن من وضع التصاميم والمسالك التكنولوجية وتحديد متطلبات الانتاج والسيطرة والفحص الهندسي والتوكيد النوعي كما انها تستخدم تقنيات لحام مختلفة وبجميع أنواعه (اللحام اليدوي الاعتيادي والقوس المغمور واللحام الاوتوماتيكي المغمور) من اجل الحصول على الجودة العالية للمنتج.

للشركة امكانية واسعة في عمليات التشغيل الميكانيكي حيث تتوفر فيها مكائن الخراطة الضخمة ومكائن التفريز العملاقة ومكائن القطع والتثقيب والقشط والتنعيم ، تعنى الشركة بالسيطرة النوعية والفحص الهندسي بدءا من وصول المواد الى الشركة ودخولها الانتاج وفحص العمليات الانتاجية وصولا الى المنتج النهائي من خلال مختبرات الفحص المختلفة ومجاميع الفحص الهندسي المنتشرة في مراحل الإنتاج كافة.

وفي ما يخص تأهيل وتطوير وتحديث معامل الشركة وأقسامها وخطوطها الإنتاجية واهم المشاريع والعقود التي تقوم بتنفيذها تحدث مدير عام الشركة عبد الله بهجت حسن قائلاً : ان مرور خمسين عاما على تأسيس الشركة يجعل من الطبيعي حصول تقادم في قسم كبير من مكائن ومعدات العمل والانتاج فيها لذا قامت الوزارة بتقديم الدعم للشركة من خلال تخصيص مبلغ جزئ على ثلاث سنوات ابتداءً من عام ٢٠٠٨ ولغاية العام الحالي ٢٠١٠ حيث تم تخصيص مبلغ (١٥) مليار دينار في عام ٢٠٠٨ و مبلغ (٧) مليارات دينار لعام ٢٠٠٩ ومبلغ (٨,٥) مليار دينار للعام ٢٠١٠ ليصبح مجموع المبالغ المصروفة للشركة خلال الاعوام الثلاثة (٣٠,٥) مليار دينار تم صرفها لتأهيل المكائن وشراء مكائن حديثة ومتطورة اضافة الى شراء معدات واجهزة السيطرة والفحص الهندسي لكل مرحلة من مراحل الانتاج ومن شركات عالمية متخصصة فضلا عن الاستعانة بخبرات وامكانات الشركات الشقيقة كشركة عقبة بن نافع في تأهيل الخطوط الانتاجية وبعض المكائن .

وأضاف: أن الشركة قامت بتدريب ملاكاتها الفنية والهندسية على تشغيل واستخدام تلك المكائن في الشركة الأم قبل وصولها ودخولها الى الشركة من اجل الاطلاع على ماتوصلت اليه الصناعات العالمية واكتساب الخبرة اللازمة لتضاف الى خبراتهم الطويلة.

وعن اهم المشاريع التي نفذتها الشركة او تقوم بتنفيذها حاليا حدثنا قائلا: أن الشركة دخلت في تأهيل عدد من الجسور كان اخرها اعادة تأهيل جسر الصرافية مشيرا الى انجازات الشركة الكبيرة على مستوى العراق كبناء مصاف عدد اثنين في اقليم كردستان وبطاقة انتاجية لكل مصفى (١٠٠٠٠) برميل/يوم وهي حاليا قيد العمل والانتاج اضافة الى تنفيذ الشركة لعقد تصنيع ثلاثة زوارق بحرية لصالح وزارة الدفاع تم تسليم زورق واحد في نهاية النصف الثالث لعام ٢٠٠٩ وهو قيد العمل في الوقت الحالي ويتميز بكونه من الزوارق الجيدة في الحركة والمناورة والزورق الثاني قيد التسليم حاليا ومن المؤمل تسليم الزورق الثالث والاخير نهاية عام ٢٠١٠ .

من جانبه قال مدير مصنع المعدات الثقيلة: أن هذا المصنع انتاجه يكاد يكون نمطياً فهو متخصص بتصنيع المعدات والاوعية والمراجل والفلاتر لصالح القطاعين العام والخاص ولدينا ملاك فني متميز ، مضيفا ان المصنع يقوم حاليا بتنفيذ عقد تصنيع فلاتر رملية لصالح شركة الفارس العامة كوننا شركة متميزة ونعمل بمواصفة عالمية للفلتر ولدينا سرعة في التنفيذ كما ان لدينا عقوداً مع وزارة النفط لتصنيع المعدات التخصصية المهمة ذات الضغوط العالية خوفاً من حدوث حالات انفجار فيها ، ولكون الشركة تعتبر مصدراً للتقييم ومنح شهادت للمعدات ذات الضغوط العالية فقد احالت وزارة النفط اربعة اوعية للغاز قامت باستيرادها من منشأ تركي من اجل تقييم وضعها وصلاحيتها للاستخدام واثناء الفحص اكتشفنا ان اغلب خطوط اللحام في تلك الاوعية فاشلة ونقوم حاليا باعادتها بالكامل، كما ان للشركة امكانية تصنيع عازلات النفط الكبيرة والضخمة لكون المصنع يمتلك بنى تحتية فهو مهيأ لاستقبال معدات ثقيلة بامتلاكه كرينات ورولات تشغيل تتناسب مع تلك المعدات الثقيلة التي يفتقد اليها القطاع الخاص .

وعن اهم المشاكل التي تواجه العمل في المصنع والشركة عموماً اشار الى قلة الدعم الحكومي وقلة ساعات العمل التي لا تتناسب مع حجم المعدات الثقيلة التي تحتاج الى فترات طوال للعمل عليها خاصة بعد توقف العمل بالساعات الاضافية الامر الذي يتطلب العقود مع الجهات المستفيدة اضافة الى عدم تشجيع المنتج الوطني واللجوء الى المنتج المستورد الردئ مؤكدا على ان الشركة قادرة على تنفيذ عقود عملاقة لوجود الخبرات والامكانات والمكائن والمعدات المتطورة فيها ولكن هذا الامر يستوجب سن قوانين تدعم العاملين في هكذا قطاع مع زيادة ساعات العمل وتوفير الخامات .

من جانبه قال ر.مهندسين زكي حامد وكيل مدير مصنع المراجل: أن هذا المصنع متخصص في صناعة المراجل البخارية نوع واير تيوب من سعة نصف طن الى ١٥ طناً وكذلك تصنيع المعدات المختلفة كالخزانات والعازلات وفلاتر الماء حيث يتوفر في المصنع ملاك هندسي متمكن ولديه خبرة عالية من ناحية تصنيع المعدات وخاصة في عمليات اللحام اضافة الى تجهيز المصنع بمكائن عدة كمكائن اللحام بانواعه المتعددة والتي تخدم العملية الانتاجية وتدفع بها نحو التقدم والتطور حيث نقوم حاليا بتنفيذ عقود عدة منها تصنيع خزانات وقود لصالح منشأة الفاو وتصنيع عازلات لصالح وزارة النفط فضلا عن تصنيف فلاتر المياه المستخدمة في محطات التصفية .مشيرا الى ان من اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه سير العمل هي انقطاع التيار الكهربائي .

الى ذلك قال المهندس عبدالهادي عبعوب مدير مصنع المبادلات: أن هذا المصنع يقوم بتصنيع المبادلات الحرارية وكذلك تصليح المبادلات التالفة وان اهم الجهات المستفيدة هي وزارة النفط وشركات الزيوت والجلود التابعة الى وزارة الصناعة والمعادن ونقوم حاليا بتنفيذ عقود لصالح شركة نفط الجنوب مضيفا ان المعمل يقوم ايضا بتصنيع الخزانات والفلاتر وحسب الطلب في حال عدم وجود عقود لتصنيع المبادلات مشيرا الى ان المصنع تم تأهيله وتجهيزه بمكائن جديدة مبرمجة ومتطورة كـ(رولات التدوير ، مكائن قطع بالشعلة ، ماكنة منشار لقطع الحزم للمبادلات، مكائن حديثة لادخال الحزم وسحبها) وبوزن من نصف طن الى عشرة اطنان.

الجدير بالذكر ان الشركة العامة للمعادت الهندسية الثقيلة شاركت في تنفيذ العديد من المشاريع الستراتيجية في البلد منها مشروع نفق الطاقة ونفق التحويل والبوابات لمشروع سد العظيم وتصنيع معدات مشروع النفط الرطب لشركتي نفط الجنوب والشمال ومشروع تصنيع هياكل مراجل محطة توليد كهرباء الهارثة في محافظة البصرة وتصنيع الهيكل الحديدي لبرج الاتصالات في بغداد/المأمون وتجهيز المراجل البخارية (مراجل انابيب النار) للعديد من مصافي النفط والشركات وغيرها.

أن هذا المصنع يقوم بتصنيع المبادلات الحرارية وكذلك تصليح المبادلات التالفة وان اهم الجهات المستفيدة هي وزارة النفط وشركات الزيوت والجلود التابعة الى وزارة الصناعة والمعادن ونقوم حاليا بتنفيذ عقود لصالح شركة نفط الجنوب مضيفا ان المعمل يقوم ايضا بتصنيع الخزانات والفلاتر وحسب الطلب في حال عدم وجود عقود لتصنيع المبادلات مشيرا الى ان المصنع تم تأهيله وتجهيزه بمكائن جديدة مبرمجة ومتطورة كـ(رولات التدوير ، مكائن قطع بالشعلة ، ماكنة منشار لقطع الحزم للمبادلات، مكائن حديثة لادخال الحزم وسحبها) وبوزن من نصف طن الى عشرة اطنان.

النزاهة لا السياسة .. سبيل الاصلاح الاقتصادي

ترجمة / عادل العامل

ربما لم يصل غضب الرأي العام الأميركي من نظامه المالي أعلى من هذا في قرن من الزمن تقريباً، كما يقول سول روزينبيرغ في مقاله. فالمصارف تسجل أرباحاً قياسية بينما يكافح المستهلك الأميركي على الطرف الآخر مما كان يشكّل أزمة مشتركة قبل سنة. وما يثير الفضول، أن هناك في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه نتائج الربع الأول تقريباً، أُعيد إصدار كتابين مختلفين جداً و لصيقين بالموضوع في اليوم نفسه من قبل (كتب عامة General Books)، و هو ناد يعيد نشر الأعمال الكلاسيكية : (ثروة الأمم) لآدم سمث و (ارتفاع سايلاس لافام) لويليام دين هاولز. و يبقى كتاب سمث، المنشور عام ١٧٧٦، النص الاقتصادي الأصولي للمحافظين الأميركيين المحدودي الحكم . أما رواية هاولز الأكثر شهرة، المكتوبة في عام ١٨٨٥، فتقدم تعليقاً مهماً بالدرجة نفسها على الأحداث الأخيرة.

و قد صمم سمث على عدد من المبادىء التي رآها أساسية بالنسبة لاقتصاد مزدهر، معبّراً عن أكثرها شهرةً في استعارة ليد غير مرئية تنظم المصلحة الشخصية الفردية في نظام عمل عادل. و هذه الفكرة هي التي ستأتي بموجب الضغط في الكفاح الغذائي القادم للكونغرس بشأن التنظيم المالي. و سيسأل رجل الكونغرس : ألم نرَ الفوضى التي تلي الاعتماد على اليد غير المرئية؟

إن هذه لحظة طيبة ، إذاً، لتذكير أنفسنا بأن سمث فهم (المصلحة الشخصية) على نحو مختلف جداً عن الطريقة التي نفسّرها بها اليوم. و لقد وفّر عمله الكلاسيكي الأسبق، و هو " نظرية العواطف الأخلاقية Theory of Moral Sentiments " ١٧٥٩، الأسس المنهجية، و السايكولوجية، و الفلسفية، و الأخلاقية للعمل اللاحق.

وافتتاحيته جديرة بالاقتباس بالكامل هنا:

[مهما كان الإنسان أنانياً حسب ظننا، فإن هناك على نحو جلي بعض المبادىء في طبيعته، التي تثير انتباهه إلى حظوظ الآخرين، و تجعل سعادتهم ضرورية له، و لو أنه لا يستمد أي شيء منها، باستثناء الاستمتاع برؤيتها. و من هذا النوع الرثاء أو الرحمة، العاطفة التي نشعر بها تجاه تعاسة غيرنا، حين نراها أو حين يجعلنا أحدٌ نتصورها بأسلوب مفعم حيويٍّ جداً. و كوننا نستمد الحزن في الغالب من أحزان الآخرين، أمرٌ واقعي واضح جداً إلى حد أنه لا يحتاج إلى أي أمثلة للبرهنة عليه؛ ذلك أن هذه العاطفة، مثل كل العواطف الأصيلة الأخرى في الطبيعة البشرية، ليست بأية حال مقصورة على الفاضل أو الإنساني من الناس، و لو أن هؤلاء يمكن ربما أن يشعروا بها ربما بحساسية مصطفاة جداً، فأكثر الناس وحشيةً، و أشد منتهكي قوانين المجتمع قسوةً، لا يخلون منها تماماً.

إن اقتناع سمث بأن هذا " واضح جداً " إلى حد أنه لا يحتاج إلى برهان يبدو غريباً بشكل ساحر اليوم، ذلك لأننا قد فقدنا رؤية حقيقة أن الحكومة المحدودة التي كان سمث يؤيدها، و التي تخيّلها (مؤسسونا)، كانت تستقر على افتراض تمثله خير تمثيل ملاحظة جورج واشنطن القائلة بأن " العقل و دروس التجربة ... علّمتنا أن الجمهوريين الوطنيين ينبغي أن يدركوا و يُقرّوا الدين لأن المواطنة المتدينة فقط التي يمكنها أن تسند الحكم الذاتي الجمهوري "، و كانت معتقدات سمث الدينية غير معتقدات واشنطن.

وعلى كل حال، فإنه كان بالتأكيد يرى و يستحسن وظيفة المؤسسات الدينية في اقتصاد صناعي ناهض. و الآن، يمكن ألا يكوّن من المفيد مباشرةً، في البيئة الحالية، تقديم موعظة عن ضرورة إعادة صهر مجتمعنا بروح الدين، لكن من الحاسم أن نشق الطريق لمفاهيم النزاهة الأخلاقية، التي من دونها تتعرض التجربة الأميركية للخطر ـ كما رأى جورج واشنطن بوضوح.

و هنا تأتي توأمة كتاب (ثروة الأمم) مع رواية (ارتفاع سايلاس لافام) مناسبة جداً، إذ لو لم يكن محتمَلاً أن تقوم دار (كتب عامة) بإعادة إصدار (نظرية العواطف الأخلاقية) في أي وقت قريب، فإن (ارتفاع سايلاس لافام) يمكن أن يحل محله بالتأكيد. فهذا الأخير يروي قصة رجل أعمال يرفض في نهاية المطاف أن يبيع غالياً ممتلكاته التي يعرف أن قيمتها من المؤكد أن تهبط في المستقبل القريب. فيُدمَّر مالياً، لكنه يرتفع أخلاقياً ـ و من هنا عنوان الرواية (ارتفاع سايلاس لافام).

لقد كتب هاولز ذلك قبل أن يضع " رعب عام ١٨٩٣ " بوقت قصير نهايةً لعصر المال الأميركي (المزخرَف). و ما نزال ننتظر المؤرّخ العظيم للحلقة الراهنة من المسلسل. و في غضون ذلك، يمكن حتى للمعجب طويلاً بنظامنا المالي أن يجد من الصعب ألاّ يشعر بأن مناصرة (ثروة الأمم) لما في (نظرية العواطف الأخلاقية) من أمور ضارة قد فتحت الباب أمام إصلاح تنظيمي مدفوع إيديولوجياً كان يمكن لشيء من روح سايلاس لافام أن تنقذنا منه ـ و ربما يمكنها، في هذا الوقت، أن تفعل ذلك.

عن / The New York Sun

الطاقة النووية يمكن أن تنتعش من جديد

ترجمة / اسلام عامر

في الوقت الذي تتحرك فيه الولايات المتحدة الامريكية لتقليل الاعتماد على النفط تتطلع صناعة الطاقة النووية الى التوسع و بتصاميم جديدة تحاول ان تشق طريقها الى العملية التنظيمية.

فثمة ما لا يقل عن ثلاث عمليات تخليق للطاقة النووية تجري فيها لجنة التنظيمات النووية الامريكية النظر لمنحها الترخيص و من المحتمل ان تولد العملية التخليقية الاولى الطاقة عام ٢٠١٦.

و من الواضح ان ادارة اوباما ستدعم المشاريع حيث صادقت على٨ مليارات دولار كضمانات قروض لأحد المنشآت في جورجيا. و تشكل الضمانات جزءا من صفقة ذات ١٨,٥ مليار دولار التي صادقت عليها إدارة بوش بموجب قانون عقد الطاقة.

و لقد مضى الكثير من الوقت على وجود الصناعة النووية في (البرية) ، لكن الحادث الذي حصل في جزيرة (ثري مايل ايلاند) حيثما ذاب قلب المفاعل النووي جزئيا أضر كثيرا بالصناعة النووية في الولايات المتحدة على الرغم من حدوثه في اوكرانيا (شيرنوبيل) وفي مفاعل ذو تصميم مختلف.

و يوجدَ حاليا ١٠٥ مفاعلات نووية تعمل في الولايات المتحدة و تزود ما يعادل ١٨٪ من مجموع الطاقة الكهربائية لكن لم يتم بناء اي مفاعل نووي جديد منذ الثمانينيات و اخرها كان يجب ان يبدأ العمل في ١٩٩٦، و ما يزال تنفيذ مفاعلات جديدة حيث تلقت اللجنة التنظيمية النووية ١٨ طلبا لتراخيص التشغيل خلال السنوات الثلاث الماضية.

ان الموضوع الرئيس في التصاميم الجديدة هو تبسيط المفاعل و تقليل عدد الاجزاء المتحركة هذا و قد اخذ المعماريون بنظر الحسبان استخدام انظمة السلامة الاوتوماتيكية بدلا من الانظمة التي تتطلب تشغيلا يدويا و من العاملين اتخاذ الاجراءات عند حدوث اي خطأ. ويقوم ويستنغ هاوس (WESTINGHOUSE) بتصنيع مفاعل يدعى AP١٠٠٠ الذي يتم تبريده بتدفق الهواء حول الوعاء المحتوي والمقصود هو السماح للهواء الدافئ بالارتفاع كما هو الحال بالضبط مع المدخنة التي تبرد وعاء المفاعل النووي .

و يمكن فحص الوعاء المحتوي من الخارج لذا سيكون من السهل معرفة حصول اي تآكل او صدأ و سيكون تبريد المفاعل اسهل بهذه الطريقة.

و حتى الان يمكن ان يكون موعد افتتاح مفاعل AP١٠٠٠ اقرب من موعد افتتاح غيره من المفاعلات.

و في هذه الاثناء تم اختيار اريفا الصناعية و ذلك لكي تضع المزيد من مفاعلات الماء الخفيف التقليدية مع مفاعل الضغط الأوروبي حيث يستخدم مفاعل الضغط الأوروبي الماءَ لنقل الحرارة من وعاء المفاعل الى المرجل البخاري، و يشيع استخدام مثل تصاميم هذه المفاعلات في غربي أوروبا و الولايات المتحدة. كثيرا ما يشبه تصميم اريفا التصاميم المشتقة منه و يقول جاريبت آدم احد المتحدثين بأسم اريفا ان التغيرات التي يتم اتخاذها غالبا ما تكون لتعزيز البناء المحتوي و الكفاءة التي يستخدم بها هذا التصميم الوقود.

و تعرض شركة جينيرال اليكتريك مفاعل الغليان المائي الاقتصادي المبسط الذي كما نرى من اسمه انه تصميم اكثر بساطة من المفاعل الذي قبله حيث يضخ (مفاعل الغليان المائي) الماءَ الى قلب المفاعل و ذلك بأستخدام الحرارة لتوليد البخار الذي يزود المحركات التوربينية بالطاقة. ويقلل هذا التصميم المذكور اعلاه من عدد المضخات ، فعندما يسخن الماء و يتحول الى بخار فأنه يرتفع و عندما يتكاثف فأنه يسقط مكونا بذلك دورة طبيعية لحالات الماء بينما التصاميم السابقة تقوم بضخ الماء. و ثمة ميزةٌ اخرى و هي التبريد المتولد من حوض المياه فوق مستوى قلب المفاعل، و يتسم هذا المفاعل ايضا بالتصميم الذي يمكنه من ايقاف نفسه تلقائيا من دون الحاجة الى ايقافه يدويا. و لا تخلو تلك التصميمات من العيوب حيث قال ارني غنديرسن و هو مستشار في مؤسسة فيروندس و هي مؤسسة تقدم النصح للمجاميع البيئية، قال ان الخلل الاكبر في AP١٠٠٠ هو ما يحدث عندما يكون هناك تسرب في الوعاء المحتوي .

و اضاف ارني قائلا: ان الطلاء او الطبقة الخارجية المستخدمة لا تقي المفاعل من التآكل الذي يضره.

و في هيئة التنظيمات النووية قالت الين مكينا و هي رئيسة فرع في مشروع AP١٠٠٠ في مكتب المفاعلات الجديدة قالت: ان هيئة الموظفين فيها قد اخذت بنظر الحسبان الاحتمالات المتوقعة و قررت ان التصميم كان معيوبا. و قامت ويستنغ هاوس ببعض التغييرات على تصميم الـAP١٠٠٠ و أدى المهندسون ما جاء في توصيات عملية الموافقة على التصميم التي أعطتها هيئة التنظيمات النووية.

و قالت الين ماكينا انها على علم بالمسألة التي أثارها غيندرسون ، حيث تم اجراء بعض التعديلات على بناء الدرع الواقي الذي تم تصميمه الان ليتحمل حتى صدمات طائرة فيه. لكن ما تزال بعض الاسئلة محيطة بالطاقة النووية ، حيث انها تقلل من انبعاثات الكاربون في صناعة الفحم، لكن هناك كلفة بيئية للتنقيب عن اليورانيوم للحصول على الوقود، و تمثل التكاليف عاملا اخر حيث تمثل ضمانات القروض اللازمة ليقوم القطاع الخاص ببناءالمفاعلات مصدرا مقلقا لبعض الاقتصاديين. و تمثل عملية التخلص من النفايات قضيةً ساخنة ، و قدرت وزارة الطاقة في عام ٢٠٠١ ان كمية النفايات كانت مئة غالون من المواد المشعة و ٢٥٠٠ طن متري من الوقود المستهلك.

وتخزن محطات الطاقة النووية نفاياتها في الموقع حاليا و الموقع الوحيد الموافق عليه هو في جبل يوكا في نيفادا لكن ادارة اوباما قالت انها تعارض المزيد من التمويل و انه لا يوجد اي موقع جديد مقترح.

عن / الانتيرناشيونال بيزنس تايمز

الاقتصادي | العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تموز 2010

المرصد الاقتصادي

شركات المقاولات المحلية بين ضعف الأداء والتطلع نحو تنفيذ المشاريع الكبيرة والستراتيجية

بغداد / علي الكاتب

مازالت شركات المقاولات المحلية لم تلحق بركب التقدم الحاصل في أداء مثيلاتها العربية والاجنبية الاخرى ، ما ألقى بظلاله على مشهد تنفيذ المشاريع التي عادة ما تكون من دون المواصفات المطلوبة لها او مرورها بفترة من التوقفات متواصلة بين الحين والحين لجملة من الاسباب منها قلة خبرة شركات المقاولات والمقاولين ذاتهم في تنفيذ مشاريع كبيرة وستراتيجية تسهم في اعمار البلاد وتطويرها وعدم تمكن تلك الشركات من رصد الميزانية المناسبة للسير قدما في تنفيذ مشروعها المحال اليها من الدولة.

ويقول الدكتور علاء غالب التدريسي في الجامعة المستنصرية : ان هناك مؤشرات لنمو قدرات شركات المقاولات المحلية والمقاولين من تجاوز مرحلة تنفيذ المقاولات البسيطة والمشاريع الصغيرة نحو انجاز المشاريع الكبيرة والستراتيجية بدلالة تنفيذ عدد كبير منها لمشاريع عملاقة وبنية تحتية في مناطق عدة من العراق، لكن من جانب اخر نجد تلكؤا في تنفيذ وانجاز عدد كبير من المشاريع المنفذة من قبل شركات المقاولات والمقاولين برغم مقدرتها على انجاز الكثير من تلك المشاريع ،الامر الذي زعزع ثقة المواطن بتلك الشركات وتراجعه عن دعمها كما كان في الفترة الماضية التي شهدت مطالبات من جهات رسمية عدة وغير رسمية بمنح الشركات المحلية فرصة في اعمال الاعمار والنهوض بالبلاد التي دمرتها الحروب والخلافات السياسية .

ويضيف : ومثال ذلك مانجده احيانا او نسمعه في احيان اخرى عن تلكؤ المقاول او شركة المقاولات في تنفيذ المشروع المكلف به ،امام اسباب تثير الدهشة والتعجب عن ان ذلك المقاول او الشركة لاتملك السيولة النقدية او افتقار المقاول الفلاني الى الخبرة الفنية والتجربة المتراكمة ،وفي تأثير غياب معايير الخبرة التي كانت معتمدة منذ عقود في العراق والتي تصنف الشركات على ضوئها ، حيث مانجده في كثير من تلك الشركات او المقاولين هو غياب عنصر الكفاءة في التنفيذ وقلة سنوات الخبرة التي تعد المعايير المهمة في تصنيف المقاول او شركة المقاولات ومدى نجاحها ، وهنا تتحمل اللجان الحكومية التي تحيل الأعمال لغير ذوي الاختصاص جزءا من مسؤولية الفشل في تنفيذ أو انهاء تلك المشاريع .

فيما تقول براء العتبي موظفة في وزارة التخطيط: أن ترك الابتعاد عن تجارب الدول الأخرى له تاثيرات سلبية في سرعة تنفيذ المشاريع بسبب النقص الكبير في خبرات العديد من المقاولين العراقيين خصوصا حديثي العهد منهم بالمهنة والعمل في مثل هذه الاعمال ، وبالتالي نجد أن إهمال معايير الكفاءة والخبرة واحالة الاعمال والمشاريع المهمة والحيوية في اغلب المحافظات الى مقاولين محليين بعضهم انتقل للتو من مهن او حرف مختلفة الى هذا القطاع تسببت في خسارة الكثير من فرص البناء والاعمارفي البلاد.

مجيد الحميري صاحب شركة اعمار للمقاولات العامة يقول:أن الظروف الخطرة التي أحاطت بيئة العمل الخاص بهذا القطاع في العراق خلال السنوات القليلة الماضية كانت من الصعوبة الكافية لإعاقة تنفيذ أي مشروع او اعمال بناء سواء كانت شركة مقاولات محلية أم أجنبية، كما ان الحديث عن تلكؤ بعض المشاريع التي عهدت الى مقاولين محليين لايعني ان العراق يخلو من مقاولين اكفاء ولديهم تجربة كبيرة في تنفيذ المشاريع ،اذاً على العكس من ذلك تماما نجد ان العراق يمتلك مقاولين وشركات كفوءة قامت بمشاريع عدة ناجحة في العراق ودول الجوار، الا ان ضعف الامكانات للمقاولين المحليين وانقطاعهم عن التواصل مع العالم طوال حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، فضلا عن ان اغلبهم غادر العراق بعد تفاقم سوء الأوضاع الامنية في المرحلة المنصرمة ، وكم نتمنى عليهم العودة والمساهمة في بناء العراق وخلق فرص العمل حاليا، خاصة ان الكثير منهم اضطر لترك البلاد مؤخرا نجح في تنفيذ مشاريع وانجازات نوعية في بلدان اقليمية او حتى أوروبية.

ويضيف:أن المقاولين العراقيين اثبتوا قدرات كبيرة في الاعمال المناطة ومقدرة على العمل في بيئة خطرة التي ليس بمقدور نظرائهم الأجانب العمل فيها فنجدهم يهربون منها.

اما بالنسبة لضعف خبرتهم فتعود لعدم انفتاح البلاد على استثمارات واسعة ،والحلول ليست بالمستحيلة لان مهام تطوير قدراتهم وتنمية خبراتهم وتسهيل اجراءات التعاقد وتذليل العقبات التي تعترض عملهم كفيلة بانجاح عملهم وضمان خدمة الاقتصاد الوطني.

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

تحديثات السياسة النقدية

■ عباس الغالبي

نجحت السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي خلال الاربعة أعوام الماضية على تحقيق الاستقرار النقدي الواضح ، حيث شهد سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية استقراراً واضحاً ، وانخفضت مستويات التضخم بشكل كبير ، ماجعل البنك المركزي العراقي يتجه الى خفض اسعار الفائدة كأستخدام أمثل لاحدى أدواته النقدية .

وعلى الرغم من ان هذا النجاح كان مدروساً بشكل منطقي وتدريجي ، إلا ان اسعار الفائدة مازالت بحاجة الى تحديث وخفض جديد ، بل إلزام جديد لاسيما بالنسبة للمصارف الخاصة التي لم تتفاعل في كثير من الاحيان مع إجراءات البنك المركزي ، وتطالب في مناسبات كثيرة بضرورة إعادة النظر بهذه السياسة والسعي نحو جعل السياسة النقدية تتوافق مع إهواءات المصارف الخاصة ، وليس مع المصلحة العامة التي تنعكس ايجابياً على الاقتصاد العراقي .

وسعياً لتفويت الفرصة على كثير من المصارف الخاصة التي تضع العقدة في المنشار ، والتي سنضطر في مناسبات مقبلة الى ذكر أسمائها ، ندعو البنك المركزي العراقي الى تحديث سياسته النقدية بشكل عام والاخذ بنظر الحسبان مطالبات المصارف الخاصة والتي تتفق مع المصلحة العامة التي تخلق دوراً واعياً ومهماً للمنظومة المصرفية كأحد أهم مستلزمات النهوض الاقتصادي، أو ان تعقد ندوة مشتركة للبنك المركزي مع المصارف الخاصة لمناقشة مطالبات هذه المصارف وفي شتى المحاور ، ونحن على استعداد لتبني اقامة هذه الندوة ، وخلق حوارية علمية هادفة سعياً لتوضيح كثير من الامور الخافية على الطرفين .

> **من هنا فأن التحديث الدوري والمراجعة لحيثيات السياسة النقدية نراها ضرورة في وقت مازالت القطاعات الاقتصادية بحاجة الى سياسة مالية تعتمد التوسع الاستثماري وتنفيذ المشاريع الستراتيجية والاخر التي تتعلق بالقطاعات الانتاجية، مايجعل هوة وبونا بين هذه السياسة الاستثمارية التوسعية والسياسة النقدية الساعية الى لجم جماح التضخم.**

ونحن ليس بصدد تبني السياسة النقدية، بقدر ما نتعامل مع معطيات هي موجودة على ارض الواقع ترجمتها السياسة النقدية على وفق اجراءات عملية اثبتت نجاحها سعياً من البنك المركزي لاعادة الثقة بالعملة المحلية واسنادها وتقوية سعر الصرف وبالتالي خلق احتياطي اجنبي قادرا على اسناد العملة المحلية وحمايتها من التقلبات الاقتصادية التي تخلقها ظروف فجائية، أو مايتعلق بالازمات التي عادة ما تلقي بظلالها على العملة وقدرتها الشرائية .

ومن هنا فأن التحديث الدوري والمراجعة لحيثيات السياسة النقدية نراها ضرورة في وقت مازالت القطاعات الاقتصادية بحاجة الى سياسة مالية تعتمد التوسع الاستثماري وتنفيذ المشاريع الستراتيجية والاخرى التي تتعلق بالقطاعات الانتاجية ، مايجعلف هوة وبوناً بين هذه السياسة الاستثمارية التوسعية والسياسة النقدية الساعية الى لجم جماح التضخم ، حيث تتحرك مدياتها على وفق هذه الجدلية ، مايتطلب اجراءات اخرى رديفة وكفيلة بالخروج من هذا التناقض الذي قد يعكر صفو التلازم والتنسيق المطلوب بين السياستين النقدية والمالية .

والامر لا يتعلق بطبيعة الحال بالبنك المركزي العراقي بل بوزارة المالية ايضاً التي تتعامل مع الموازنات السنوية بشقيها الاستثماري والتشغيلي ، حيث لابد من رسم سياسة مالية لا تتعارض مع السياسة النقدية وان تسيرا بشكل متواز قادر على احتواء الازمات التي قد تحدث خلال الاجراءات التنفيذية والمتغيرات التي قد تحصل بسبب تقلبات الاسواق او الازمات المالية التي تحدث بين الفينة والاخرى.

abbas.abbas80@yahoo.com